## 3-1 أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة (1970-2014)

**مقدمة:**

إن أبرز مقومات الإقتصاد السوداني، كما هو معروف، هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فقطاع الزراعة هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة تتراوح مابين 35% و45% ، كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع. فيما ظل قطاع الصادر لعقود عديدة ( قبل إكتشاف البترول ) يعتمد بدرجة كبيرة علي منتجاته، ويتعزز هذا الوضع الذي ينفرد به القطاع الزراعي في الإقتصاد السوداني بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن إتساع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة، وتعدد مصادر المياه من أنهار وأمطار ومياه جوفية، وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد المختلفة. وهذه جميعها عوامل تعكس فرص التنوع المحصولي الذي ينطوي عليها الناتج الزراعي في السودان في شقه النباتي، والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاع الغابات في رقعته الواسعة التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد. أضف إلى ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف مكوناتها[1]. إن الأرقام المرصودة حول إمكانات السودان الزراعية (قبل انفصال الجنوب) تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان ، فيما تقدر حجم المراعي والغابات بحوالي 400 مليون فدان. أما حجم الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها فيقدر بحوالي 160 مليون رأس. وبالنسبة للموارد المائية فإن حصة السودان من مياه نهر النيل وروافده تبلغ 18.5 مليار م3 في العام، لا يستغل السودان منها

---

1. محمد عبد القادر محمد خير ، (2010)، الإقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل (قراءة لما قبل وما بعد إنفصال الجنوب)، الراصد للبحوث والعلوم، الخرطوم ، السودان .

فعلياً سوى 12.2 مليار متر مكعب. فضلا عن ذلك هناك مساقط المياه والوديان والخيران، بجانب المياه الجوفية التي تنتشر في 50% من مساحة السودان الكلية ، ويقدر مخزونها بنحو 15.2 مليار متر مكعب.

### 3-1-1 المسار التاريخي للاقتصاد السوداني:

لقد مر الإقتصاد السوداني منذ الإستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها، وقد تم تطبيق نظم إقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الإقتصاد، فعقب الإستقلال مباشرة آثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير على نفس النسق الإقتصادي الذي كان سائدا خلال الفترة الإستعمارية، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في النظام الإقتصادي الذي ورثته من الإستعمار، والذي كان نظاماً رأسمالياً يعمل بطبيعة الحال على إستنزاف موارد السودان الإقتصادية لصالح الإقتصاد البريطاني. فالمعروف تاريخياً أن الإدارة الإستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلاله عملت على بناء هيكل إقتصادي أحادي يعتمد بدرجة كلية على قطاع إنتاج أولي هو القطاع الزراعي. وركزت فيه على إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر إلي بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج لمصانع النسيج البريطانية ، وقد أنشئ مشروع الجزيرة كأكبر مشروع اقتصادي في السودان خصيصاً لتحقيق هذا الهدف. وبدلاً من أن تعمل الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال على إعادة بناء هيكل الإقتصاد السوداني على أساس التعدد والتنوع والتوازن حتي ينمو ويزدهر ويقوى عوده، تبنت الهيكل الإقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت على تطويره في نفس الإتجاه. والدليل الأقوى على ذلك أن برامج وخطط التنمية التي إنتهجت بعد الإستقلال وخلال عقد الستينيات من القرن المنصرم قامت على النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الإستثمارات التي تعظم الأرباح، فقد كان إهتمام تلك البرامج والخطط منصباً بدرجة كبيرة على مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق

معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل أكبر من المناطق والقطاعات الأخرى. وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الإقتصادي القائم على أحادية الهيكل، ومن ثم ساهم في تكريس وضعية التخلف الإقتصادي الذي ظل يعاني منه السودان لعقود عديدة. في حقبة السبعينيات من القرن العشرين[1] حدث تحول كبير في طبيعة النظام الإقتصادي في السودان حينما تبنت القوى الجديدة التي إستولت علي حكم البلاد في 25 مايو 1969م النظام الإشتراكي كمنهج إقتصادي رأت أنه السبيل الوحيد لإقالة عثرة الإقتصاد الوطني والإتجاه به نحو التنمية والتقدم الإقتصاديين . وأول ما بدأت به في هذا الإطار هو مصادرة وتأميم عدد من الشركات والمؤسسات والمشروعات التي كان يملكها القطاع الخاص، وذلك في العام 1970م، لتؤول ملكيتها إلي القطاع الحكومي. ثم إعتمدت بعد ذلك منهج التخطيط المركزي والتحكم الحكومي في إدارة الإقتصاد، فكان أن أتسع نطاق القطاع العام الذي تمدد في كافة مجالات النشاط الإقتصادي الإنتاجي منها والخدمي، فسيطرت الحكومة بذلك علي حركة الإقتصاد القومي ككل، ولم يكن أمام القطاع الخاص سوى التحرك في نطاق ضيق ومحدود.

وعلى الرغم من أن خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي وضعت ونفذت خلال تلك الحقبة هدفت بشكل رئيسي إلى إحداث تغيير جذري في بنية الإقتصاد السوداني، وإعادة توظيف واستغلال موارده المتنوعة بكفاءة، ومن ثم توزيع ثمار ذلك بعدالة، إلا أن الذي حدث هو زيادة هيمنة القطاع الزراعي على الإقتصاد السوداني، وذلك على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى. ولم يكن

---

المرجع السابق ،(2010)، ص4.

ذلك من خلال تطوير الزراعة التقليدية التي كانت تنتشر في مناطق واسعة من السودان وتمثل نشاط غالبية السكان، وإنما كان من خلال التركيز على الزراعة الحديثة أو في مناطق معينة من البلاد ، الأمر الذي أدى إلى تدهور حجم النشاط الزراعي، خاصة في مناطق الزراعة التقليدية، وهجرة كثير من المشتغلين به إلى المدن والمناطق الحضرية.

وقد كان ذلك خصماً على مجمل الأداء الإقتصادي في السودان بحكم ريادة القطاع الزراعي فيه، كما أن القطاع الصناعي الذي كان يعّول عليه كثيراً في إحداث التغيير البنيوي المطلوب في هيكل الإقتصاد السوداني ، فشل في تحقيق ما هو مطلوب منه خاصة مشروعات التصنيع الزراعي التي أولتها خطط وبرامج التنمية إهتماماً خاصاً، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات. ولم يكن قطاع الخدمات الإقتصادية بأحسن حالاً في تلك الحقبة، إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل، الإتصالات، الطاقة ،المصارف وغيرها)، سوى تطور محدود.

لقد أدخل نظام الإقتصاد الموجّه، القائم على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي، الإقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكلس خلال حقبتي السبعينات والثمانينات. وقد أدى ذلك إلى بروز مشكلات إقتصادية عديدة عانى منها السودان كثيرا، أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل مضطرد نتيجة للإعتماد على القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الأمر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض، مما يؤكد مدي العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية، ومن جانب آخر فقد تراجع الإنتاج بصورة ملحوظة وبشكل أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وذلك بسبب جمود الإستثمارات وإرتفاع تكلفة الإنتاج وهجرة رأس المال

الوطني ، وقد أدى ذلك إلى حدوث حالة من الركود الإقتصادي إمتدت لسنوات عديدة جرّت في ركابها مشكلات أخرى مزمنة مثل إرتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية. وقد كان ذلك تعبيراً عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبة في الإقتصاد السوداني خلال تلك الفترة.

في العام 1992[1]م تم تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي وإعتماد منهج إقتصاد السوق كنظام إقتصادي، وقد إقتضي ذلك تقليص الدور الحكومي في الإقتصاد وإقتصاره فقط علي التدخل عن طريق السياسات. وفي هذا الإطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة تضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والشركات والهيئات الإقتصادية الحكومية، حيث إستهدف هذا التوجه الإقتصادى الجديد تحريك الجمود الإقتصادي الذي ظل يعاني منه الإقتصاد السوداني ردحاً من الزمن عن طريق تحجيم سيطرة القطاع العام على النشاط الإقتصادي وكسر إحتكاراته في هذا المجال وتحرير الإقتصاد من القيود المختلفة ، وفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص ليتولى زمام المبادرة الإقتصادية ويقود النشاط الإقتصادي نحو تحقيق أهداف وغايات الإقتصاد القومي. لقد شهد الإقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة عدة تطورات ، منها ما كان سالباً ومنها ما كان إيجابياً. ففي السنوات الأربع الأولى لتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي حدث إضطراب واضح في أداء الإقتصاد القومي عبرت عنه عدة مؤشرات كلية أبرزها الإرتفاع المضطرد في معدلات التضخم، والتي وصلت إلى 166 في العام 1996م ، وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف كما تراجع

---

المرجع السابق ،(2010)، ص5.

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى مستويات متدنية بلغت 1.8% عام 1991م، فيما إنخفضت إعتمادات التنمية في الموازنة العامة إلى 50%، في الوقت الذي تفاقمت فيه الديون الخارجية حتى بلغت في العام 1996م حوالي 17 مليار دولار.

غير أن تحسناً واضحاً طرأ على أداء الإقتصاد السوداني بعد ذلك بفضل الإصلاحات التي جرت في السياسات الإقتصادية الكلية منذ يوليو 1996م في إطار تطبيق إستراتيجية الإصلاح الهيكلي الإقتصادي الشاملة خلال الفترة من 1996-2002م . ومن مظاهر ذلك التحسن الإستقرار النسبي الواضح الذي حدث في الإقتصاد السوداني خلال تلك الفترة وما بعدها، حيث أظهرت مؤشرات الأداء الكلي للإقتصاد تطوراً ملحوظاً . فقد إنخفضت معدلات التضخم إلى مستويات متدنية جداً بلغت 8% عام 2000، بعد أن كانت 166% في أحد أشهرعام 1996م. كما شهد سعر الصرف إستقراراً كبيراً، ولمدة تزيد عن الثلاث سنوات، فيما عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الإرتفاع، حيث بلغ في المتوسط حوالي 6% خلال السنوات (1997-2000م). وقد ساعد على ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للإقتصاد السوداني، فضلاً عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999م. وقد ضمن هذا الوضع المتحسن نوعاً من الإستقرار النسبي في الإقتصاد السوداني حتى العام 2008، على الرغم من حدوث أزمات سياسية داخلية جرّت علي السودان تبعات وخيمة على مستوى الجبهة الداخلية وعلى مستوى علاقاته الخارجية ، كما فعلت أزمة دارفور.

غير أن ذلك الاستقرار النسبي الذي تمتع به الإقتصاد السوداني أخذ في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الإستحقاقات التي فرضتها

الظروف السياسية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في العام 2005، وكذلك متطلبات مواجهة أزمة دارفور واحتواء مشكلة شرق السودان، فضلاً عن تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008م وإمتدت إلى ما بعد ذلك. حيث كان لإنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م، جراء تلك الأزمة، إنعكاساتها على الموازنة العامة في السودان ، بالإضافة إلي تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الأزمة علي الدول التي يستورد منها السودان، إضافة إلى إنفصال الجنوب وخروج عائدات البترول من الموازنة إلا من نذر يسير هو إيجار الخط الناقل الذي تناقص بدوره لإنخفاض إنتاج النفط جراء النزاع المسلح بدولة جنوب السودان.وقد شكلت تلك الآثار ضغطاً كبيراً علي الإيرادات العامة إلى البلاد، مما إضطر الحكومة إلي زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم إضافية علي الواردات مع إضافة رسوم وجبايات جديدة على المستويين الاتحادي والولائي، الأمر الذي أدي إلي زيادة تكاليف الإنتاج وثم ساهم في إحداث حالة من الركود الإقتصادي.

إن أبرز ملامح التحولات في النظام الإقتصادي في السودان خلال الأربعة وأربعين عاماً الماضية، بجانب التحول إلي نظام إقتصاد السوق، هو التوجه نحو تعميق إسلام النظام المصرفي. حيث تم إعتماد نظام الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف السودانية سواءاً فيما يتعلق بقبول الودائع أو منح التمويل. فضلاً عن إستخدام أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية فيما يختص بعملية إدارة السيولة في الإقتصاد الكلي. وفي تطور لاحق في هذا السياق تم إعتماد النظام المصرفي المزدوج، القائم على العمل وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي في الشمال والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب. ولاشك أنه كان لتلك التحولات تأثيرها المباشر على أداء الإقتصاد السوداني، لاسيما وأنها ترتبط بشكل وثيق بواحدة من أهم السياسات الإقتصادية الكلية، ألا وهي السياسة النقدية.

إذن ومن خلال هذا الإستعراض التاريخي للتطورات التي مر بها الإقتصاد السوداني منذ الإستقلال، وعبر مراحل مختلفة، يلاحظ بوضوح ذلك الإضطراب الذي إتسمت به مساراته وتوجهاته وحركة تطوره، وعلى ضوءه تشكلت ملامحه وسماته. فمن إقتصاد قائم على مزيج من إقتصاد السوق والتخطيط التأشيري إلى آخر مناقض له قائم على التحكم الحكومي والتخطيط المركزي، ثم إلى ثالث منفتح ومتحرر تماماً من القبضة الحكومية وقائم على توليفة غير متناغمة من منهج إقتصاد السوق الحر ومنهج الإسلام في الإقتصاد. فالأول يعتمد على مبدأ تعظيم الأرباح كمحفز ومحرك أساسي للنشاط الإقتصادي، والثاني يعتمد على مبدأ تحقيق العدالة في المعاملات الإقتصادية وتوزيع مكاسبها.

هذا الإضطراب الكبير في مسار الإقتصاد السوداني والتحول الجذري من نظام إقتصادي إلى آخر علي النقيض منه تماماً ، بجانب عدم الإستقرار السياسي والصراعات والأزمات الداخلية التي ظلت سمة غالبة في الدولة السودانية منذ الإستقلال، هو ما أقعد بالسودان إقتصادياً وحال بينه وبين إحراز أي تقدم إقتصادي ذو قيمة نوعية كبيرة ومفصلية، على الرغم من توفره على ثراء وتنوع مواردي كبير لم يتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الإقتصادي.

### 3-1-2 مقومات الاقتصاد السوداني:

### أولاً : القطاع الزراعي:-

تعتبر الزراعة الدعامة الأساسية للإقتصاد السودانى حيث كان المزارعين

---

1. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى،(2011) ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، مطابع السودان للعملة،الخرطوم.

السودانيين يعتمدون على الزراعة التقليدية فى السودان فى العصور القديمة قوتاً لأنفسهم وأعلافاً لحيواناتهم ، وقد قامت ثقافة المجتمع السودانى على الحياة الزراعية وكانت تحدث الكثير من المشاكل فى مواسم قبل وبعد الزراعة والحصاد لأسباب متعلقة بملكية الأرض أو الصدام التقليدى بين أصحاب الماشية مع المزارعين[1] . حتى عهد قريب كانت صادرات السودان الأساسية من الإنتاج الزراعى والحيوانى متمثلة فى محاصيل القطن ، الذرة ، والقمح ، والفول السودانى وكانت تصدر إلى الدول الأجنبية ، مثل القطن الذى كانت تعتمد عليه مصانع أوروبا ويدر على الخزينة العامة العملات الصعبة التي تساهم فى تسيير حركة الاقتصاد ورغماً عن التدهور الذى أصاب الزراعة فى السودان فى العقود الماضية ، إلا أنها تمثل المرتكز الرئيسى للإقتصاد السودانى ، وذلك نسبة للمساهمة الكبيرة في الصادرات والناتج المحلى الإجمالى ، ولأن معظم الصادرات السودانية النقدية

والغذائية الصالحة للزراعة حوالى 200 مليون فدان من الرى المطرى الآلى والمطرى التقليدى.

**يتكون القطاع الزراعى من خمسة قطاعات:-**

تبلغ مساحة القطاع المروى بالسودان حوالى 4 مليون فدان وتتمثل المشاريع المروية فى مشروع الجزيرة ، مشروع الرهد الزراعى ، مشروع حلفا الجديدة مشروع السوكى ومشروع دلتا طوكر والقاش ، ويصل إسهام القطاع المروى من المحاصيل الغذائية نحو80% ، وتقدر الصادرات من محاصيل القطاع المروى ب50% من الصادرات السودانية ومجموع إسهامات القطاعات الزراعية الخمسة ب90% من جملة الصادرات السودانية.

---

1. عثمان إبراهيم السيد،(2003)، الإقتصاد السوداني،الطبعة الثالثة ، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة ، الخرطوم.

**ثانياً: قطاع الثروة الحيوانية: -**

يأتى هذا القطاع[1] فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة وهو مرتبط بها، ويمثل السودان 40% من جملة القطيع فى الوطن العربى ويمتلك أكثر من 130 مليون رأس ويأتى بعد جمهورية الصومال فى الثروة الحيوانية فى أفريقيا ، بالإضافة الى الثروة السمكية الهائلة فى المياه العذبه والمالحة فى السودان .

ورغماً عن أن السودان قد مر بظروف الجفاف والتصحر وظروف القحط المختلفة كما

فى الأعوام 1984-1985م ، والتى فقد فيها السودان كميات كبيرة من الثروة الحيوانية الإ أنه يعد من أكبر الدول إمتلاكاً للثروة الحيوانية فى العالم.

**الأنعام: -**

الإحصائيات توضح أن البلاد تزخر بثروة من الأنعام قدرتها وزارة الثروة الحيوانية فى عام 1999م بحجم القطيع فى السودان الذى يبلغ 305 مليون رأس بزيادة عن تعداد العام 1990م قدرها 3% للأبقار ، 6% للأغنام ، 9% للماعز و0,4% للإبل. وتعداد العام 2004م بنحو 134,3 مليون رأس منها 39,7 مليون رأس من الأبقار 48,9 مليون رأس من الضأن ، 42,2 مليون رأس من المعز و3,5 مليون رأس من الإبل .

ومن المعروف أن الظروف المناخية التى مرت على السودان من الجفاف والتصحر وزيادة الرقعة الصحراوية وشبه الصحراوية أثرت بصورة مباشرة على القطيع فى السودان والمحميات الطبيعية.

---

1. المرجع السابق ، ص 23.

**أهم أسواق القطيع السودانى:-**

تمثل الدول العربية السوق الرئيسى لصادرات القطيع السودانى وتأتى فى مقدمتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى.

ويربى القطيع فى السودان فى مناطقه المختلفة كالأتي:-

**الأبقار** :- تربى الأبقار بالطريقة التقليدية عند قبائل البقارة والتى تنتشر فى ولايات كردفان ودارفور وولاية النيل الأبيض . كذلك تربى عبر الطرق الحديثة ضمن الدورة الزراعية فى المشروعات الزراعية مثل مشروع الجزيرة والمناقل ومشروع حلفا الجديدة وبعض المزارع الحكومية والخاصة.

**الضأن**:- يصنف الضأن السودانى الى الفصيلة الصحراوية ، الفصيلة النيلية ، والفصيلة الهجين وأكثرها جدوى إقتصادية الفصيلة الصحراوية وعددها نحو 80% من التعداد الكلى للضأن فى السودان . ويأتى فى الطليعة كل من الكباشى والزغاوى والحمرى ... الخ.

**الماعز**:- يوجد في السودان أنواع عديده من الماعز منها الفصيلة النوبية ويتراوح عددها نحو 50% من جملة الماعز فى السودان ، والفصيلة الصحراوية تشكل نسبة 17% من العدد الكلى للماعز فى السودان وصفاتها لاحم وتتحمل الظروف البيئية القاسية ، والفصيلة النيلية والفصيلة الجبلية، وتتوزع الماعز فى جميع أنحاء السودان.

**الجمال**:- قدر عددها فى العام 1990 بنحو 5 مليون رأس أغلبها من الإبل العربية التى تتميز بكثرة اللحم والمقدرة على التحمل للبيئة شبه الصحراوية والجرى ، وحمل الأثقال كسلالات البشارى ، الشكرى ، الزغاوى ، القرعانى، الكباشى، والحمرى

بالإضافة الى هجن مخصصه للسباق ، وعرفت الإبل فى السودان منذ القدم وارتبطت فى التجارة مع الشمال الأفريقى ، وتربط بين العالمين العربى والأفريقى عبر دربى الأربعين وطريق الكفرة.

**ثالثاً: تربية الأسماك والأحياء المائية:-**

يزخر السودان بموارد مياه متعددة تمثل مرتكزاً أساسياً لإنتاج السمك والأحياء المائية ، يقدر مخزون الثروة السمكية بنحو 110 ألف طن إلى 160 ألف طن سنوى يستغل منها 40% فقط وذلك وفقاً لتقديرات منظمة الفاو.

**رابعاً: القطاع الصناعي:-**

يشكل النشاط الصناعي مقّوماً آخر من مقومات الإقتصاد السوداني، غير أن أثره ظل محدودا على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي، وعلى مستوى إستيعاب القوة العاملة، وعلى مستوى المساهمة في هيكل الصادرات. فمنذ الإستقلال ( عام 1956 ) وحتي النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الـ 9% في أحسن الأحوال كما أن نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جداً مقارنة بما هو عليه الحال في القطاع الزراعي. فضلاً عن أن هيكل الصادرات السودانية ( قبل اكتشاف وتصدير البترول) خلا من أي منتجات صناعية (باستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة). لقد ظل دور القطاع الصناعي في الإقتصاد السوداني محدوداً ، بإستثناء الفترة التي دخل فيها النفط، وما أرتبط به من قيام مصافي لتكريره، في دائرة النشاط الإقتصادي السوداني. حيث كان هذا القطاع – وما يزال – يعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الإستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية الأخرى وصناعة النسيج وصناعة الأسمنت وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية. والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع، بجانب صناعة تكرير النفط، هو قيام صناعة

تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركة جياد ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة[1]. وبفضل هذا التطور قفزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تتراوح مابين 21%- 34%). كما أنه، ومنذ عام 1999م، أصبح يساهم عن طريق النفط ومشتقاته بأكثر من 90% من صادرات السودان.

إن من الملاحظ بوضوح أنه، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على إستقلال السودان، وبالرغم من ما وجده القطاع الصناعي من إهتمام ضمن خطط وبرامج التنمية المختلفة التي تبنتها الحكومات الوطنية التي تعاقبت علي حكم البلاد، إلا أن هذا القطاع فشل في تحقيق الأهداف الإقتصادية المنشودة علي مستوي إحلال كثير من الواردات، وتحسين موقف الصادرات (باستثناء النفط)، وخلق فرص عمل واسعة وحقيقية، ولم يستفد بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للإقتصاد السوداني. وربما يعزى ذلك إلى جملة من المشكلات المزمنة التي ظل يعاني منها هذا القطاع طوال عقود من الزمان، أبرزها مشكلة عدم كفاية الطاقة الكهربائية اللازمة لضمان تشغيل مستمر للمصانع القائمة، وكذلك المشكلات المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في تلك المصانع، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالسياسات الحكومية في جانبها المالي والنقدي، كالضرائب المباشرة وغير المباشرة، وسعر الصرف غير المستقر، بالإضافة إلى مشكلات التمويل وإرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي ، ومنافسة المنتجات الصناعية الأجنبية.

---

1. بلال يوسف المبارك ، (2008) ، مشكلات ومعوقات الصناعة في السودان، ورشة حول ظاهرة الإغراق السلعي في السودان، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا.

**خامساً : قطاع التعدين:-**

من القطاعات الوليدة التي أتجه إليها في السنوات الأخيرة ، بإعتبار الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان في مجالها، هو قطاع التعدين. حيث تشير الدراسات والأبحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم. فبالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدء النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية انتشار نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور. وتشير بعض التقارير الرسمية إلي أن صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس ، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء إحتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة ، أما اليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور الواسعة . وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الأخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الأزمة ، وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها، ما كانت إلا بسبب الاعتقاد السائد لدي الكثيرين حول كميات اليورانيوم وبعض المعادن الأخرى التي يزخر بها إقليم دارفور. ولكنها تبقى مجرد مزاعم لايمكن التعويل عليها ما لم تكن هنالك دراسات مؤكدة معد لها.

**سادساً: قطاع الخدمات الإقتصادية:-**

مقوم سادس من مقومات الإقتصاد السوداني هو قطاع الخدمات الإقتصادية[1] كالنقل والإتصالات والمصارف. وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الإقتصاد

---

1. عثمان إبراهيم السيد، (2004)، مشكلات النقل في السودان،أوراق المؤتمر العلمي حول قضايا النقل، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم.

السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه على الرغم من التردي الواضح في مجالات السكك الحديدية والنقل النهري (والبحري إلي حد ما) ، إلا أن تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل البري من حيث إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات)، كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا، الفاشر، نيالا، بورتسودان)، ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي، فضلاً عن عودة شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي.

**اما قطاع الإتصالات**: فهو الإستثناء الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الإستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة. وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطورا مقارنة بعدد من الدول العربية والأفريقية. بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي. فقد إزداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية كما إتسع نطاق الإنتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة.

**سابعاً: قطاع السياحة:-**

مقّوم سابع من مقومات الإقتصاد السوداني هو قطاع السياحة، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، وشماله (البجراوية

والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه ( قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير أذا ما تم استثمارها بشكل جيد وكفء. ومن ثم يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً مقدراً في الإقتصاد السوداني، على عكس ماهو حادث على أرض الواقع حاليا، حيث تمثل مساهمة السياحة في الإقتصاد القومي نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر، على الرغم من وجود وزارة مختصة بها. وربما يعود ذلك إلى ضعف الإهتمام بهذا القطاع وعدم وجود خطط وبرامج وسياسات جديدة لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. وإن وجدت تلك الخطط والبرامج فإنها تفتقر إلى الإرادة السياسية النافذة التي تحيلها إلى واقع معيش!.

**ثامناً: المورد البشرى:-**

أخيراً ثمة مورد إقتصادي مهم يتمتع به السودان ويشكل مقوماً أساسياً من مقومات إقتصاده، وهو المورد البشري، حيث يعتبر السودان من الدول المأهولة بالسكان مقارنة بدول أفريقية وعربية أخرى، فقد بلغ عدد سكانه حسب بعض المصادر حوالي 44 مليون نسمة ( قبل إنفصال الجنوب) ، تشكل القوة العاملة نسبة كبيرة. صحيح أن نسبة الأمية وسط هذا العدد الكبير من السكان عالية نوعاً ما (61% حسب إحصاء عام 2003م)، مما يؤثر على نوعية المورد البشري وعلى مدى إمكانية الإستفادة منه إقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الإقتصادي، غير أن مجهوداً كبيراً بذل – وما يزال – لتحسين نوعية هذا المورد من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة وفي التعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة. وعلى الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوييها العام والعالي، إلا أنها تظل عملية ذات أثر في ما يتعلق بتحسين نوعية المورد البشري ورفع قدراته وتنمية مهاراته . ولاشك أن السودان يملك قاعدة عريضة في مجال الموارد البشرية بدءاً من العمالة الماهرة وإنتهاءاً بالخبراء، وذلك في شتي المجالات

المهنية. ولا يختلف إثنان حول الدور الذي لعبه السودانيون العاملون بالخارج في بناء نهضة العديد من الدول، ومازال الكثيرون منهم يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول.

ما تقدم كان إستعراضا عاماً ومقتضباً للمقومات الرئيسية التي ينطوي عليها الإقتصاد السوداني ومدى الاستفادة المحدودة منها.

## 3-2 تجربة السودان في ترقية الصادرات(1970-2014)

**مقدمة:** تلعب التجارة الخارجية فى معظم دول العالم دوراً هاماً فى الإنتاج والدخل والإستهلاك والتكوين الرأسمالي ، وتوزيع نمط الإستهلاك . كما أثبتت الدراسات المعاصرة أن نمو الدخل القومي فى الدول النامية مرتبط بمقدرتها على إستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة غير المتوفرة محلياً ، أما مقدرة الدول على الإستيراد فيعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على التصدير الذى يتوقف بدوره على حجم كل إنتاجها وإستهلاكها العام والخاص. تقع حركة التبادل التجارية ضمن نظام العلاقات التبادلية الدولية ويطلق عليه مصطلح العلاقات الإقتصادية الدولية والتى تعبر بصورتها العمومية عن دراسة جميع أوجه النشاطات الإقتصادية بين الدول والتى تخضع لأنظمة سياسية وإجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض. والتجارة الخارجية لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان ودخوله المجتمعات الإنسانية[1]. ويطلق على مجموعة العلاقات الإقتصادية التى بين الشركات والمنظمات والأفراد الذين يقيمون فى حدود دول مختلفة بإسم العلاقات الدولية ، وذلك بقصد إنجاز المعاملات التى تتم فيما بينهم ، وبالتالى يجب أن نفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فمصطلح التجارة الدولية يشمل الأتى:-

1) الصادرات والواردات السلعية المنظورة.
2) الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة.
3) الهجرة الدولية أى تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
4) التحركات الدولية لرؤوس الأموال.
5) أما مصطلح التجارة الخارجية فيشمل كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

---

1. محمد إبراهيم عبيد،(1989) ، الإستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار نهران للنشر،عمان، ص8.

### 3-2-1 تطور الصادرات فى تجارة السودان الخارجية:-

يعتبر السودان من الدول المصدرة للمواد الزراعية، والمواد الأولية التى تعد سلعة تقليدية فى الأسواق العالمية، وتتصف هذه السلع بضعف مرونة الطلب عليها مقارنة بالسلع الصناعية الأخرى لذا إتصفت عائداتها بالضعف .

وعلى الرغم من تنوع السلع التى يصدرها السودان إلا أن السمة الغالبة عليها هى تذبذب الكميات المصدرة من هذه السلع ، وعدم إنتظامها بإستثناء سلع البترول ومشتقاته التى شهدت صادراته نمواً مطرداً ، وهذا مايقودنا إلى أهمية الإستثمار والمناخ الإستثمارى فى السودان فهناك العديد من الإستثمارات الوطنية والأجنبية التى وجهت لقطاعات الإقتصاد المختلفة ومن بينها قطاع البترول الذى وجد نصيب الأسد من هذه الإستثمارات بوصفه المحرك الرئيسى والأساس للتنمية بالبلاد.

ونجد أن تجارة السودان تقوم على تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية وحديثاً البترول والذهب وبعض المعادن.

وفيما يلى دراسة تفصيلية لتطور صادرات السودان:

**أولاً : أنواع سلع الصادر السودانى:-**

تتكون صادرات السودان من القطن، الصمغ العربى، السمسم، الفول السودانى، الحيونات الحية، اللحوم، الجلود، السكر، الزيوت النباتية، المولاس وأخرى والبترول الذى شكل قبل إنفصال جنوب السودان سلعة الصادر الرئيسية وإن تراجع نصيب السودان بعد الإنفصال وأصبح يأخذ إيجار أنابيب النفط .

الأهمية الإقتصادية للصادرات عامة:-

أ. المورد الرئيسى للعملات الحرة.

ب. مقابلة إحتياجات البلاد من العملات الحرة.

ت.تمويل مشروعات التنمية.

ث.البوابة الواسعة للعلاقات مع الدول والشعوب الأخرى.

ج. نسبتها كبيرة فى حساب الدخل القومي.

ح. تساعد فى سد العجز فى ميزان المدفوعات.

خ. مصدر لسداد الديون الخارجية.

د. بناء الطاقات الإنتاجية خاصة فى الدول النامية لتحقيق هدف الإسراع بمعدل النمو وذلك بعد أن يتسع الفرق بين نصيب الفرد من الدخل القومي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ذ. يؤدى إرتفاع نمو الصادرات الى إرتفاع معدل النمو الإقتصادى.

ر. زيادة الطاقة الإنتاجية للدول عن طريق الإضافة فى رأس المال الثابت مما يزيد من المقدرة على الإنتاج فى الفترة اللاحقة[1].

**ثانياً: هيكل الصادرات السودانية:-**

بعد أن كانت السلع الزراعية تحتل صدارة التصدير فى السودان مثل القطن والصمغ العربى تغير هيكل الصادرات السودانية وصار النفط ومشتقاته أكبر السلع مبيعاً ضمن قائمة الصادرات السودانية منذ بدء تصديره فى أغسطس من العام 1999 وحتى إنفصال دولة جنوب السودان عن السودان.وتأتى فى المرتبة الثانية صادرات السودان من القطاع النباتى والقطاع الحيوانى ، حيث يصدر السودان فى القطاع الحيوانى الماشية والضأن والإبل كحيوانات حية واللحوم المذبوحة والجلود الخام، وفى مجال القطاع النباتى يصدر القطن والصمغ العربى ، الحبوب الزيتية وفى مقدمتها السمسم.وقد إتسعت دائرة الصادرات السودانية عن طريق إدخال سلع جديدة

مثل الذهب، الأسماك، الحيوانات البرية،والسماد العضوى، وإدخال سلع صناعية مثل السكر والمولاس فضلاً عن توسيع منافذ الصادرات بدخول أسواق جديدة لسلع الصادر السودانى مثل دول شرق آسيا وغيرها.

ويتكون هيكل الصادرات السودانية من :

- قطاع البترول.

---

1- محمد عبد المنعم عقار، أحمد فريد مصطفى،(1999م)، الإقتصاد الدولي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الأسكندرية، ص ص 97 -99.

- قطاع الصادرات الزراعية.
- قطاع الصادرات التعدينية.

ويمكن ملاحظة أداء هذه القطاعات وأهميتها من جملة أداء الصادرات من خلال التوزيع النوعى للسلع المكونة لهذه القطاعات.

**ثالثاً : التوزيع النوعى لسلع الصادر:-**

**القطن(Cotton):**

كان هو المحصول النقدي الرئيسي في السودان وظل يتصدر قائمة سلع التصدير طيلة السنوات السابقة حتى العام 1991م وذلك لأن الغرض من إنتاج القطن هو التصدير ونسبة مساهمته تتراوح بين(30-50%) حتى العام 1991م ، ثم أخذت هذه النسبة فى التذبذب فى السنوات الأخيرة وتدنت مساهمته بين سلع الصادر الى (1,5%) فى العام 2006م ، ثم إنخفضت في الأعوام التالية حتى العام 2014 إلى نسبة صغيرة جداً (0,002%) ويرجع هذا التذبذب إلى تدنى الأسعار والكميات المنتجة والمصدرة منه بالإضافة إلى المنافسة الخارجية.

**الفول السودانى (Groundnuts):**

تتسم مساهمة الفول السودانى بالتذبذب والضعف رغم أن السودان يتميز بإنتاج أنواع جيدة منه ، ويرجع هذا التذبذب إلى أن الإنتاج ليس بغرض التصدير وبالتالى فإن المصدر منه هو الفائض عن حاجة الإستهلاك المحلى ، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له فى العام 1998م بنسبة 2,4% ، ثم تدنت مساهمته فى العام التالي أى العام 1999م بنسبة (0,003%)إلي أن وصلت النسبة إلى (0,001%) في العام 2014م.

**السمسم (Sesame):**

أخذت نسبة محصول السمسم فى الزيادة حتى العام 1996م ،ثم تراجع لأدنى مستوى له فى العام 2004م حيث بلغت نسبة مساهمته 4.7% ، نسبةً لتذبذب كميات الإنتاج

وتغير سياسات التصدير إلى أن بلغت أدناها فى العام 2010م بنسبة(0,01%)ثم تأرجحت نسبته بعد ذلك وقد وصلت في العام 2014 إلى(1%) .

**الصمغ العربى(Arabic Gum):**

تميز السودان بإنتاج الصمغ العربى لسنوات طويلة ، لكن إتسم سوق الصمغ العربى بالتذبذب لعدة أسباب يرتبط بعضها بسياسات الدولة وأخرى متعلقة بالمنتجين فى مناطق الإنتاج مثل الجفاف والتصحر والهجرة ، وكذلك معوقات زيادة الكميات المصدرة بالإضافة إلى المنافسة الخارجية سواء من الدول المنتجة للصمغ العربى أو ظهور بدائل صناعية له، إضافة إلى وجود ظاهرة التهريب عبرحدود البلاد لاسيما الشرقية والغربية.

كانت أعلى نسبة مساهمة له فى سلع الصادر فى العام 1991م بنسبة 16.3% وأدناها فى العام 2010م بنسبة (0.002%) ثم تواصل ضعف هذه المساهمة وقد بلغت في العام 2014م نسبة (0,02 %) .

**الذرة (Durra):**

نسبة مساهمة الذرة فى التصدير ضعيفة وشكلت أدنى نسبة لها فى العام 2010 بنسبة لا تكاد تذكر وفي العام 2014م بلغت النسبة(0,001%) ويرجع ذلك إلى أن الهدف من إنتاج الذرة هو الإستهلاك المحلى وفى بعض الأحيان لايكفى الإستهلاك المحلى ، وكذلك عدم ثبات المساحات المزروعة ، وضعف إنتاجية الفدان ، وعد إستقرار معدلات الأمطار كل هذه العوامل ساهمت مجتمعة فى ضعف حصيلة عائدات الذرة.

**الأمباز(Coke and meal):**

الأمباز من المنتجات التى تتصف مساهمتها فى الصادر بالضعف إلا أنه قد توقفت سلعة الأمباز تماماً كسلعة صادر فى العام 2002م حتى العام 2007م[1]، ثم استئنف تصديرها في العام 2010م وكانت مساهمتها(0,002%) وهي النسبة التي تكاد تكون ثابتة حتى العام 2014م.

---

خطة عمل الصادرات البترولية ،(2006) ، رئاسة مجلس الوزراء، القطاع الإقتصادي،الخرطوم ، ص7.

**الحيوانات الحية:**

السودان من الدول الغنية بالثروة الحيوانية لتوافر عاملى البيئة والمناخ الإستثمارى لهذه الثروة ، ورغم ذلك فإن تصدير الحيوانات الحية يتصف بعدم الإستقرار وأعلى نسبة مساهمة لتصدير الحيوانات الحية شهدها العام 1998م بنسبة 20% ، ثم تراجعت هذه النسبة الى 0.1% عام 2007م ثم إلي (0,001%) في العام 2010 م وإن تصاعدت هذه النسبة قليلاً في العام 2014 حيث بلغت (0,19%)، ويرجع السبب فى ذلك إلى معوقات التصدير بعضها عالمى مثل حمى الوادى المتصدع ، ومرض جنون البقر ، وبعضها معوقات محلية تتمثل فى طبيعة المنتج السودانى فمعظم المنتجين هدفهم ليس إقتصادى ( إمتلاك الحيوانات كقيمة إجتماعية)، وكذلك ضعف المراعى ، وعدم وجود مراعى محجوزة ، أو أراضى مملوكة للرعاة.

**اللحوم:**

بدأ التصدير الفعلى للحوم فى العام 1998م وشهدت صادرات اللحوم تذبذب كسلعة صادر فى نسبة مساهمتها بين سلع التصدير حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة لها فى العام 1998م(5,1%) وأدناها فى العامين 2010م و2014 بنسبة مساهمة (0.004%) ويرجع ذلك لضعف الطلب عليها فى الأسواق الخارجية.

**الجلود(Hides and Skins) :**

نسبة مساهمة الجلود تتسم بالضعف فى مبلغ التصدير مقارنة بإمكانيات البلاد من الثروة الحيوانية والمنتجات المرتبطة بها كالجلود ، وأعلى نسبة مساهمة لها كانت فى العام 1992م (5.8%) وأدناها فى العامين 2001، 2002م (5.2%).

**السكر:**

من السلع التى إتسمت بالتذبذب بين سلع الصادر حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة لها فى العام 1998م (4.5%) وأدناها فى عامى 2006، 2007 م نسبة (0.2%) ، ويرجع السبب إلى ضعف الإنتاجية وزيادة الطلب المحلى على هذه السلعة.

**المولاس:**

نسبة مساهمته ضعيفة بين سلع الصادر ، حيث بلغت أعلاها (2,5%) فى العام 1998م وأدناها فى العام 2007(0,1%)[1].

**الذهب :**

بدأ تصديره فى العام 1998م وكانت نسبة مساهمته آنذاك (7,4%) من جملة مساهمة الصادرات السودانية ، ثم أخذت هذه النسبة فى التذبذب حتى وصلت إلى (0,08%) في العام 2010 ثم (0,29%) في العام 2014م.

**النفط:** تتمثل أهميته فى أن الكميات المستخرجة منه تستخدم فى الإستهلاك المحلى والتصدير للخارج . فى عام 1974 م أعلنت شركة شيفرون الأمريكية عن أول إكتشاف لها من الغاز ، وفى العام 1976م تم إكتشاف النفط السودانى بمنطقة البحر الأحمر وفى ابو جابره غرب السودان فى عام 1979م .فى العام 1997م بدأ العمل الفعلى وتم إنجاز المرحلة الأولى بمعدل 5 ألف برميل يومياً ، تم تصدير أول شحنة من البترول.

السودانى فى نهاية أغسطس 1999م ويعتبر ذلك نقطة تحول فى الإقتصاد السودانى فقد أرهق إستيراد المواد البترولية من الخارج الموازنة العامة للدولة الشحيحة الموارد أصلاً . وقد إضطردت الكميات المصدرة منه وازدادت بتعاقب السنوات وزيادة الآبار المكتشفة وإن كانت أسعار النفط غير ثابته بل متناقصة أحياناً مما يجعل الإعتماد على النفط كمورد رئيس للصادرات فيه من الخطورة مافيه . إضافة إلى أن مساهمته فى الصادرات في السنوات الأخيرة وعقب إنفصال الجنوب قلت وتكاد تنعدم ولكن هنالك محاولات حثيثة لزيادة الكميات المنتجة فى آبار الشمال حتى على الأقل أن تسد حاجة البلاد من الإستهلاك . إلى جانب تدهور الوضع الأمنى فى دولة جنوب السودان مما يعرض المناطق المنتجة لخطر التوقف عن الإنتاج مما يقلل من الرسوم المفروضة على البترول الجنوبى لإستخدامه الخط الناقل إلى موانى التصدير الذى يمر عبر أراضى السودان.

---

1. سيف الدين حسن صالح، (2004م)، البترول السوداني(قصة كفاح أمة) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص57.

**رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية:**

تتبع أهمية التوزيع الجغرافي لسلع التصدير فى معرفة إتجاه صادرات البلاد وكذلك معرفة التغيرات النسبية لسلع التصدير وفق التوزيع الجغرافي لها، ودراسة أسواقها من حيث إستقرارها وثبات المتغيرات التى يمكن أن تطرأ عليها .

أكبر سوق لسلع الصادر غير البترولية هى الدول الأوربية ، كذلك ظهور أسواق جديدة بعد المقاطعة الإقتصادية المفروضة على السودان من قبل أمريكا فى شرق آسيا مثل الصين إضافة الأسواق التقليدية الموجودة أصلاً المتمثلة فى البلاد العربية وتأتى فى مقدمتها المملكة العربية السعودية وكذلك البلدان الأفريقة وعلى رأسها جمهورية مصر.

على الرغم من تعدد الدول التى يتعامل معها السودان إلا أن أسواقها تتسم بعدم الإستقرار مما يؤثر سلباً على حصيلة الصادرات ، ويتطلب الأمر تفعيل دور الملحقيات التجارية ببلدان العالم للترويج للصادرات السودانية ، مع ضرورة فتح أسواق جديدة ببلدان العالم المختلفة ، وإنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادى رغماً عن المهددات الكبرى التى تجتاح العالم من أزمات إقتصادية وخلافه.

**3-2-2 مشاكل ومعوقات الصادرات السودانية**

**مشاكل الإنتاج والإنتاجية:**

الإنتاج الزراعى فى السودان يعتمد على الإنتشار الأفقى والتوسع فى المساحات دون الإهتمام بالإنتاجية النوعية والتوسع الرأسى مما أدى الى تبعثر الجهود وعدم الإستفادة المتوقعة من الإمكانيات المتاحة ، وأصبح الصادر يعتمد على فوائض الإنتاج[1]

وأصبحت السمة الواضحة للإنتاج السودانى فى معظم قطاعاته هو الإنتاج من أجل الإستهلاك المحلى وتصدير ماتبقى لهذا ظلت سلع الصادر وخاصة الزراعية منها تتمتع بها فى الأسواق العالمية وكمثال لذلك السمسم الأبيض الناصع والفول السودانى

---

1. مصدر سبق ذكره ، ص9.

الباريتون، أضف إلى ذلك تدهورت الإنتاجية بصورة كبيرة مما أدى إرتفاع التكلفة وبالتالى صعوبة المنافسة وإنخفاض العائد على المنتج كذلك هناك بعض العوامل التى ساعدت على زيادة مشاكل الإنتاج والإنتاجية والتى تتمثل فى:

- تدهور البنيات الأساسية فى القطاعات الإنتاجية.
- إرتفاع تكاليف الإنتاج.
- تقليدية الإنتاج وعدم إدخال تقنيات حديثة ومتطورة لإحداث نقلة نوعية فى الإنتاج.
- الخسائر التى تعرضت لها المؤسسات الزراعية والمزارعين وخزينة الدولة.
- عزوف بعض المزارعين عن الزراعة بعد تعرضهم لخسائر كبيرة.
- الزراعة لا تتم فى الماكن الجيدة التى تتمتع الأراضى ومياه الرى المتوفرة.
- عدم توفر التقاوى المحسنة للأصناف الموصى بها للتصدير.

عدم الإلتزام بالزراعة في المواعيد الموصى بها من قبل هيئة البحوث الزراعية.

- عدم توفر التمويل اللازم للمزارعين بالقدر المطلوب وفى المواعيد المناسبة.
- عدم تطبيق الحزم الزراعية الموصى بها.

**مشاكل السياسات والتنظيم:**

**أ- ضعف المعلومات:**

- عدم توفر المعلومات والإحصاءات الدقيقة للكميات المنتجة والمتداولة والمستهلكة لمعرفة المتاح وحجم الصادر الذى يمكن البرمجة عليه ، وأهمية تلك التعاقدات مع المستورد والتعرف على حركة الأسعار وتوقعاتها.
- عدم توفر المعلومات الكافية عن السوق الخارجية لمعرفة الأسواق المحتملة للصادرات السودانية.

**ب- غياب التنظيم للأسواق الداخلية:**

غياب السوق المنظم يحجب فرص إستخدام الموارد وضعف الجودة والمواصفات المطلوبة لنوعيات الصادر ، وهذا يفسح المجال للغش ويؤدى إلى خسائر للمصدرين

وذلك عن طريق شرائهم لنوعيات متدنية لا يسمح بتصديرها بأسعار أعلى من أسعار السوق الخارجية.

- غياب السوق المنظم يحرم المنتجين من الأسعار المجزية لإنتاجهم ويتيح الفرصة لإستغلالهم بواسطة التجار المحليين والسماسرة.
- إنعدام السوق المنظم يؤدى إلى عدم الكفاءة السعرية وتكون الأسعار أعلى من سعر السوق الذى تحكمه آلية العرض والطلب.
- حدوث مشقة للمصدرين لشراء الكميات المتعاقد عليها وهذا يكلف الزمن والجهد ويؤدى الى صعوبة البرمجة والتخطيط لعمليات الصادر.

ج- **التمويل:**

- تكلفة التمويل العالية التى تفرضها البنوك.
- عدم وجود ضمانات مالية للمصدرين أدى إلى تعرض الكثير منهم لمشاكل مالية.
- إشتراط التمويل قصير الأجل على عمليات الصادر وإمتناع البنوك التجارية عن التمويل لمرحلة مابعد الشحن.
- ضعف الضمانات لدى معظم المصدرين.
- ضعف حجم الموارد المخصصة لتمويل البنوك التجارية.

**د- السياسات السعرية والمالية:**

**1-سعر الصرف:**

من الناحية النظرية يجب أن يؤدى إرتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى إنخفاض الصادرات نظراً لإنخفاض الطلب عليها نتيجة لرفع الدولة من قيمة عملتها، ومن ناحية أخرى يؤدى إلى إرتفاع الأسعار أسعار سلع الوارد كما إن إنخفاض قيمة الصادر يؤدى إلى إنخفاض إنتاج السلع الموجهة للصادر.

2-**الضرائب والرسوم:**

تعتبر الضرائب والرسوم المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والتى من خلالها تسعى لتحقيق أهداف السياسة المالية إلا أنه من المهم أن يحدث ذلك فى إطار التوازن الذى يحقق تلك الأهداف.

إلا أن تعدد الضرائب والرسوم وإزدواجية تحصيلها ظل يشكل عبئاً ثقيلاً على قطاع الصادرات غير البترولية الأمر الذى إنعكس على أدائها فى حصيلة الصادرات وضعف منافستها فى الأسواق الخارجية نتيجة لإرتفاع تكلفتها[1].

**3 – التسويق الخارجى:**

الصادرات السودانية لديها أسواق محدودة ومن الصعب فى بعض الأحيان أن تتعامل مع بعض الأسواق العالمية ، وهذا لايمكن المصدر السودانى من المنافسة فى هذه الأسواق لأن الدخول إليها يتطلب منه تخفيض أسعاره والمصدر إذا قام بتخفيض أسعاره سيخسر وذلك لإرتفاع التكلفة مقارنة بالأسعار لذلك يجد المصدر السودانى نفسه فى منافسة مع مصدرى دول تدعم هذه القطاعات الإنتاجية ،وفى السودان يجد المصدر نفسه وحيداً فى حين تطالبه الدولة أن يكون فى نفس الوقت مصدراً للعملات الأجنبية فى ظل منافسة شرسة.

وكذلك عدم وجود تنسيق بين الوزارات والجهات المرتبطة بعمليات الصادر وتداخل السلطات بين الأجهزة الحكومية خاصة الولائية والمحلية، مما يربك عملية الصادر.

**4- غياب دور البحوث:**

ضعف وإنعدام البحوث لكافة الأنشطة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق الداخلى والتصنيع مما إنعكس سلباً على قطاع الصادر السودانى فمجال البحوث مهم للتعرف على المشاكل وإيجاد الحلول لها وكذلك مهم للتخطيط فى مجال الإنتاج كم تنتج ؟ وكيف تنتج؟ ولمن تنتج؟ ومهم كذلك لتعريف المنتج والمصدر والمخطط بالسوق العالمية وسعره وموقعه.

---

مصدر سابق، ص ص1-2.

**5- تجارة الحدود:**

السودان تجاوره سبعة دول وتجارة الحدود رغم إيجابياتها ، إلا أن لها سلبيات تؤثر على تسويق سلع دولارية (سيادية) ومقايضتها بسلع هامشية إضافة لعكس حركة الصادر وإضعافها ، إضافة إلى وجود ظاهرة التهريب عبر الحدود.

**6- المشاكل التى تتعلق بالهياكل والبنيات الأساسية:**

- ضعف البنية التحتية.
- التخزين.
- عدم توفر مواعين التخزين المطلوبة بالمواصفات العلمية لكل سلعة لمنع التلف مثل الخضر والفواكه من مواقع الإنتاج إلى مراكز الفرز والتعبئة وحتى مرحلة الشحن يؤدى إلى فاقد ما بعد الحصاد.
- النقل والترحيل : ضعف وإنعدام وسائل النقل والعبوات المستخدمة لنقل المنتجات من الحقل إلى مراكز الفرز والتدرج المتمثلة فى:

عدم توفر نظم الفرز وتدرج وتعبئة المنتجات وعدم توفر مواد التعبئة والحزم والتجهيز.

- عدم توفر مواد التغليف بالكميات المطلوبة لتعبئة المنتجات للمساعدة فى عملية تسريع عملية النقل.
- إرتفاع تكلفة النقل الجوى وعدم إنتظام الرحلات الجوية ونقل البضائع عبر طائرات الركاب.
- عدم كفاية الطرق التى تربط مناطق البلاد المختلفة والطرق الفرعية بمناطق الإنتاج.
- عدم كفاية الطاقة الكهربائية وإرتفاع تكلفة المحروقات.
- عدم توفر مدخلات الإنتاج وتكلفتها العالية تؤثر سلباً على الإنتاجية وأسعار المنتجات.
- ضعف الأداء لمكافحة الآفات والوبائيات للحيوان والنبات.

- عدم وجود الكوادر الفنية والعمالية المدربة لتجهيز الصادرات غير البترولية بكل أنواعها.

تداخل التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الصادر.

**3-2-3 سياسات الصادرات:**

إن سياسة الصادر في السودان خلال الفترة(1970-2014) تهدف للأتي :-

- تنمية الصادرات لزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وذلك من خلال عملها المنسجم مع السياسات الإنتاجية والإستهلاكية للدولة لضمان تحقيق فائض للتصدير.

- تنويع قاعدة الصادرات بإدخال سلع زراعية جديدة وتشجيع الصادرات الصناعية.

- الحصول على أعلى عائد ممكن من حصيلة الصادر بتفعيل سياسات تسعير السلع وتسويقها بإستخدام وسائل الترويج والدعاية بإتباع وسائل بيع مختلفة.

- حظر تصدير بعض السلع الإستراتيجية في بعض الأعوام للحفاظ على الأمن الغذائي للدولة أو تخفيض كمية الصادر لمصلحة الصناعة المحلية لتوفير حاجتها من المواد الأولية.

- مكافحة التهريب.

- الإهتمام بالجودة لسلع الصادر.

نجد أن السياسات التجارية تربط التصدير بالإستهلاك المحلي لأنه يتم تصدير ما يفيض عن الإستهلاك المحلي ، توجد بعض السلع التي تنتج بغرض التصدير ولكن تواجهها مشاكل أخري.

لقد إعتمدت سياسة الدولة التسويقية فيما قبل التأميم عام 1970م سياسة تسويقية مرنه لضمان تسويق محاصيل الصادر ، مع فتح مكاتب للقطن في الأسواق الهامة كالهند واليابان وغرب أوربا وعقد إتفاقيات تجارية لتصريفه ، كما كان

القطن السوداني يباع عن طريق المزاد العلني الذي يشرف عليه مكتب الجزيرة للمبيعات في الخرطوم حيث يحدد السعر مسبقاً وتقبل العطاءات أو ترفض مقارنة بالسعر المحدد ، علماً بأن معظم العملاء هم وكلاء لشركات أجنبية يؤثرون على الأسعار بتكتلاتهم وإحتكارهم للحصول على أسعار مجزية يرغبونها وبالتالي فإن المزاد لا يعكس الأسعار العالمية.

وما يسهل مهمة الشركات والمؤسسات الأجنبية الحماية والحرية التي تتمتع بها حيث أنها تقوم ببيع الأقطان بأيه عملة لتفادي مخاطر تخفيض العملة[1]. أضف إلي ذلك ضعف المنافسة المحلية لهذه الشركات ومرد ذلك لضعف الموقف المالي للمصدرين السودانيين.

أما بالنسبة لموقف الصمغ العربي فقد كانت معظم الأرباح تذهب للوسطاء والتجار ولا يحصل المنتج إلا علي ربح يسير لا يوازي المجهود الذي يبذله، وقد كان هذا الوضع قبل التأميم مما حدا بالدولة لتحديد أسعار التركيز. كما أن إرتباط المصدرين بأسواق معينة وبيوتات تجارية كان له الأثر الكبير في ضعف عائد البلاد من العملات الأجنبية ، إضافة إلي سعى المصدرون وراء الربح وحده دونما إهتمام بنوعية وجودة الصمغ المصدر الشيء الذي كان له الأثر السلبي في تنفيذ العقود وسمعة التعامل مع المستوردين[2].

أما بعد التأميم فقد أسند لشركة الصمغ العربي المحدودة مسئولية تسويقه وتسعيره وتحاول الشركة دوماً المحافظة على سعر معتدل للصمغ العربي للحفاظ على أسواقه العالمية. وقد إتسمت الفترة 1970-1971م بسيادة القطاع العام على نشاط التجارة الخارجية ، إذ تم تأسيس شركات القطاع الخاص العاملة في نشاط التصدير إلا أنه في عام 1972م سمح للقطاع الخاص بالمشاركة في مجال

---

1. يوسف طه جمعه وأخرون، مرجع سبق ذكره ،ص76.

2. المرجع السابق، ص131.

التصدير بإستثناء المحاصيل الرئيسية كالقطن،الصمغ العربي،والحبوب الزيتية التي أصبحت بيد شركات عامه كشركة الصمغ العربي المحدودة ، شركة السودان للحبوب الزيتية المحدودة، والمؤسسة العامة للقطن.

وقد تركزت سياسة تسويق القطن التي انتهجت بعد تأميم الشركات الخاصة التي كانتتقوم بتصدير القطن عام 1972م وتأسيس المؤسسة التابعة للدولة لتكون أداة للدولة في تسويق القطن نيابة عن المزارعين وقد إتبعت هذه المؤسسة عدة سياسات لتسويق القطن منها سياسة تحديد أسعار إفتتاحية وعن طريق البيع بطريقة العروض المقفولة ومنح تسهيلات في شروط الدفع والبيع للمشترين بعد توفير إحتياجات مصانع النسيج المحلية وقامت الدولة كذلك بالتركيز عند رسم السياسة التجارية على توسيع قاعدة الصادرات الأخرى غير القطن والتي بدأت تعود على البلاد بالخير الوفير في حصيلة العملات الأجنبية . نجد أن المؤسسة العامة للقطن قد نجحت في رفع سعر الأقطان السودانية مقارنة بالفترة فيما قبل التأميم وبالرغم من سعى المؤسسة إلى رفع أسعار الأقطان السودانية إلا أنها حريصة على أن تكون أسعاره أقل من أسعار القطن العالمي لكسب السوق العالمية.

إلا أن ما يجدر ذكره هنا أن سياسة تخفيض أسعار الأقطان السودانية عن السعر العالمي للقطن لم تكن لها آثار إيجابية لجذب المشترين، وقد يكون مرجع ذلك لضعف الدعاية والإعلان الذين تتبعهما الشركة.

أعلنت الخطة الخمسية للتنمية إبتداءاً من العام المالي 1971/1970م وقد بنيت سياسة الصادرات فيها على العمل على تحقيق زيادة في الصادرات والتي رغماً عن إظهارها معدلات كبيرة في النمو خلال الست سنوات التي سبقت العام

1970 إلا أنه لم يتحقق فائض ملحوظ في الميزان التجاري إلا في العام 1970م.

صادرات السودان في مجملها تتكون أساساً من المنتجات الأولية ، فصادرات القطن المحصول الأساسي للصادرات وبلغت صادراته حوالي 61% من قيمة الصادرات فى العام 1970 م والذى حدثت فيه تغيرات كبيرة في مجال تسويق الحاصلات السودانية قد تم إحتكار الدولة لتصدير القطن في يونيو 1970م والصمغ العربي في نوفمبر من نفس العام وتقرر أن يتم تسويق القطن بواسطة أربع شركات عامة تحت إشراف مؤسسة الدولة لتسويق القطن ، كذلك تم إحتكار تسويق الصمغ العربي بواسطة مؤسسة الصمغ العربي ، كما تقرر أن يقتصر تصدير الحبوب الزيتية على شركات عامة فقط ، وقد أعطيت كل هذه المؤسسات والشركات الحرية الكاملة لتحديد سياساتها الخاصة بالتسويق على حسب الأسس والخبرة التجارية.

لم يحدث تغيير كبير خلال العام 1971م في سياسات الصادر[1] بل إستمرت المحاولات لتنويع الصادرات لتقليل الإعتماد على المحاصيل التقليدية بالإضافة إلى إدخال وتشجيع بعض المنتجات غير أن المحاولات لتنويع الصادرات لتقليل الإعتماد على المحاصيل التقليدية بالإضافة إلى إدخال وتشجيع تصدير بعض المنتوجات غير الزراعية قد أستمرت خلال هذه الفترة. على أن مثل هذا التعيير في التغيير في التكوين السلعي لصادرات دولة نامية عملية تحتاج لمدة طويلة من الزمن إلا أن التخطيط لإنشاء بعض الصناعات المحلية التي تساعد في تقليل إستيراد بعض المواد قصد به العمل على إتمام هذه المهمة في مدة قصيرة من الزمن. وكمثال لذلك تم إنشاء مصنعين لصناعة المنسوجات تنتج أنواع من الأقمشة الرخيصة السعر مستعملة القطن قصير التيلة وإنشاء إثنين من مصانع

---

1. المرجع السابق ، ص 127.

السكر. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إستيراد السكر لجملة الواردات إنخفضت من6.2% في المدة 1962- 1966 إلي 3.7% في المدة 1967-1971م.

كما شهد العام 1974م سياسة تسويقية جديدة للقطن بانتهاج نظام العطاءات بدلاً عن نظام الأسعار الثابتة.

كما أنه في بعض الأوقات وللحفاظ على الأمن الغذائي تقوم الدولة بحظر تصدير الذرة في السنوات التي تعاني فيها شحاً ،أيضاً تعرضت صادرات الثروة الحيوانية للحظر خوفاً من مرض الحمى القلاعية كما حدث في العام 1986م كما حظرت الدولة تصدير بذرة القطن في العام 1989م لإستخدامها في مجال صناعة الصابون نظراً لتدهور إنتاج الفول السوداني في غرب السودان نسبةً للحالة الأمنية.

تمشياً مع سياسة التحرير المعلنة في فبراير 1992م ظلت سياسة الدولة في مجال الصادر تهتم بتطوير مواصفات الصادر مع فتح أسواق جديدة ، كما بذلت الجهود لتطوير الأسواق التقليدية .

فى العام 1993م تم إنشاء ما يسمى بمجالس الصادر[1] حيث تقوم هذه المجالس بإقتراح السياسات والترويج للسلع السودانية فى الأسواق الخارجية ، وتنظيم عمليات الصادر ومراقبة عملية جودة الإنتاج والمواصفات ومطابقتها بالجودة العالمية والمشاركة فى المعارض التجارية بالخارج.

إستمر إتخاذ السياسات الرامية لتسهيل إنسياب سلع التصدير فشهد العام 1994م إعفاء الصادرات من رسوم العبور المفروضة من قبل السلطات الولائية ، بالإضافة إلى مقررات اللجنة الوزارية للقطاع الإقتصادى في العام 1995م والتى إتخذت بعض السياسات وأقرت بعض الإجراءات منها:

1) إلغاء ضريبة الصادر كلياً على صادرات الحيوانات الحية واللحوم ،

---

1.قسوم خيري بلال، مرجع سبق ذكره ،ص55-56.

القطن المطرى ، زهرة الشمس، الخضروالفاكهة وتخفيضها بنسبة 50% على جميع سلع الصادر الأخرى.

2) منح مصدري الأبقار وجميع أنواع اللحوم ،القطن المطرى، زهرة الشمس، الخضر والفواكه والصادرات الصناعيةتجنيباً بالعملة الحرة بنسبة 50% من عائد التصدير ويكون لهم الحرية فى إستخدامه.

3) تحديد الحد الأدنى للأسعار للسلع المصدرة مع ما يتماشى مع السوق العالمية.

4) تخفيض نسبة 15% من التمويل العام المتاح لتمويل الثروة الحيوانية فى مجال التصدير وأنشطة الإنتاج المصاحبة وفتح الباب للقطاع الخاص.

5) تسهيل تمويل شركة الصمغ العربى فيما تبقى لموسم 1994-1995م.

أما عام 1997م فقد تم رفع نسبة التجنيب لسلع الأبقار الحية، القطن المطرى، وزهرة الشمس من 55-60% ، أما منتجات البحار والأحياء المائية تم رفع النسبة من 80-85% بعد التراجع عن سياسات تشجيع التصدير.

أما الثروة الحيوانية يتم تسويقها وتسعيرها بالتفاوض المباشر بين المنتجين والوسطاء دون تدخل الدولة فتستخدم طريقة الدلالة العلنية لتحديد السعر في حالة الأبقار فقط وللثروة الحيوانية أسواق داخلية كبرى كسوق الأبيض شمال كردفان ، وسوق كوستي ولاية النيل الأبيض، كما تهتم سياسات الصادر بتوسيع أسواق الصادر لفتح أسواق جديدة ، حتى لا يتأثر موقف الصادرات عند إحجام اياً من هذه الأسواق عن الشراء، والمتتبع لأسواق الصادرات السودانية[1] ، يلاحظ تركيز الصادرات على أسواق خارجية محددة . وقد حدث أن خفضت الصين مشترياتها من الأقطان في عام 1996م بنسبة 45% عن العام الذي سبقه وذلك لإرتفاع إنتاجها من القطن.

---

1.جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي للعام 1996م ،ص141.

ومن أمثلة فشل السياسات الإقتصادية المتعلقة بالصادرات السودانية خروج الصمغ العربي من دائرة الإحتكار في الأسواق الخارجية، فبالرغم من تكاليف الإنتاج المنخفضة فإن ما يتحصل عليه المنتج 40% من الأسعار العالمية فقد دأبت شركة الصمغ العربي على وضع أسعار عاليه في الأسواق الخارجية مما دفع المشترين للبحث عن بدائل كما شجعت السياسة دخول بعض الدول الإفريقية في إنتاج الصمغ العربي ومنافسة السودان وتهديد مستقبل مركز الصمغ العربي في أسواقه التقليدية في الخارج ، إذ عجزت شركة الصمغ العربي عن تسويق إنتاج 1996/1995م.

العام 1999 كان هو عام الأساس للبرنامج الرباعي(1999-2002) من الإستراتيجية القومية الشاملة وفيه تم إتخاذ العديد من الإجراءات في مجال الصادر بهدف دعمه تمثلت في:

1/ التجنيب الكامل لحصيلة جميع الصادرات ( بما في ذلك القطن المروي والصمغ العربي) لصالح المصدر.

2/ تبسيط إجراءات الصادر وتخفيض أو إلغاء بعض الضرائب على الصادرات.

3/ تعديل نظام الإقرار الجمركي.

4/ توجيه السياسة التمويلية نحو قطاع الصادر.

5/ إلغاء معظم القيود على حركة الصادرات والواردات .

6/ الإهتمام بعمليات التصنيع من أجل التصدير وتشجيع تصدير السلع المصنعة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالصادر ونشر الوعي بالقوانين واللوائح الخاصة به.

7/ فتح أسواق جديدة والتوسع في فتح الملحقيات التجارية.

8/ توفير الإحتياجات لتجهيز الصادرات والإهتمام بعمليات ضبط الجودة.

---

1.عبد الوهاب عثمان ،(2001)، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

9/ إنشاء غرف لصادرات الماشية وتشجيع الإستثمار في مجال المحاجر والمسالخ لتعزيز صادرات اللحوم.

10/ إستمرار سياسة التشجيع والتوسع في زراعة القطن المطري.

11/ أنشاء صندوق لدعم الصادرات لمواكبة الأسعار العالمية.

12/ تبسيط الإجراءات المصرفية مع مراعاة الضوابط المتعلقة بأسعار الصادرات.

13/ الإستمرار في تشجيع الإستثمار في مجال التنقيب عن البترول.

تمشياً مع سياسة التحرير المعلنة في فبراير 1992 ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية للعام 2003 تسعي إلى إزالة القيود والمعوقات التي تكبلها ، ففي مجال الصادر زاد الإهتمام بتطوير مواصفات الصادر مع فتح أسواق جديدة كما بذلت الجهود لتطوير الأسواق التقليدية . وفي إطار إتفاقية الكوميسا الهادفة إلى تكوين وحدة إقتصادية ، واصل السودان تطبيقه الفعلي للتعريفة الجمركية الصفرية بغرض تشجيع صادراته مع ثمانية دول من دول الكوميسا البالغة عشرون دولة.

هدفت السياسة العامة للدولة للعام 2004 إلى توسيع قاعدة الصادرات إلى جانب تقوية القدرات والميزة التنافسية لسلع الصادر غير البترولية. وقد تم التامين على الإهتمام بفتح أسواق جديدة إلى جانب تطوير الأسواق التقليدية.

لتسهيل وتبسيط إجراءات الصادر تم في العام 2005 توجيه المصارف ببيع حصيلة الصادر بالسعر السائد للمصرف المعني( سعر البيع) دون إضافة هامش ، كذلك تم تعديل بعض الضوابط المتعلقة بإجراءات تصدير بعض السلع حيث سمح للمصارف بإصدار إستمارات الصادر لبعض السلع والمعدات ، والتي كان يتم إصدارها بواسطة بنك السودان المركزي وفقاً لشروط محددة[1]

---

1/ تقريربنك السودان المركزي للعام2005.

كذلك تم تأسيس الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانونها بمبادرة من بنك السودان المركزي ووزارة المالية برأس مال إسمي قدره 60 مليون جنيه مدفوع منها 30 مليون جنيه ، وتساهم وزارة المالية وبنك السودان المركزي في رأس المال بنسبة لا تقل عن 25% لكل منهما والمتبقي لمساهمة المصارف وشركات التأمين ، ليبدأ العمل بها في يناير 2006م، وقد أنشئت الوكالة ككيان متخصص في تأمين وتمويل الصادرات السودانية المؤهلة عدا البترول والذهب الخام وتتمثل أهم اهدفها في:

1/ توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وتحاشي الإعتماد على البترول فقط.

2/ زيادة حجم الصادرات السودانية.

3/ خلق أسواق خارجية للمصدرين وتمكينهم من الحصول على المعلومات الكافية عن حوجة الأسواق العالمية للسلع السودانية.

4/ زيادة مصادر التمويل للمصدرين السودانيين.

5/ دعم القدرة التنافسية للصادرات غير البترولية.

ظلت السياسة العامة للدولة في مجال التجارة الخارجية خلال العام 2006م تركز على توسيع قاعدة الصادرات الوطنية بشكل عام والصادرات غير البترولية على وجه الخصوص ، بجانب تقوية القدرات التنافسية لسلع الصادر وفتح أسواق جديدة مع العمل على تطوير الأسواق التقليدية، كما تمت المواصلة في تطبيق التعريفة الصفرية مع بعض الدول المنضوية تحت مظلة الكوميسا.

في العام 2008 سمح للمصارف بإستخدام حصيلة الصادر المشتراة من المصدرين لكافة الأغراض المسموح بها لإستخدام الموارد الأخرى بدلاً عن إستخدامها في أغراض محددة ، كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة

---

1.تقرير بنك السودان المركزي للعام 2008.

الصادر التي يتم إستردادها بعد التاريخ المحدد لها (180) يوماً لصالحها بدلاً من شرائها لصالح البنك المركزي.

بلغ رأس المال المدفوع للوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات حتى 2008/12/31 مبلغ 43 مليون جنيه ، وتساهم وزارة المالية بنسبة 24% وبنك السودان المركزي بنسبة 70% والمتبقي لمساهمة المصارف ، وبدأ العمل بها في يناير 2006م، وقد أنشئت الوكالة ككيان متخصص في تأمين وتمويل الصادرات السودانية المؤهلة عدا البترول والذهب الخام وتتمثل أهم اهدفها في:

1/ تأمين وإعادة تأمين حصيلة الصادرات السودانية.

2/ تقديم التمويل قصير ومتوسط الأجل والضمانات التي تعزز القدرة التنافسية للصادرات.

3/ العمل على إستقطاب التمويل المحلي والأجنبي وتوفير القروض الميسرة لزيادة الإنتاجية.

4/ الترويج لفرص الإنتاج في قطاع الصادرات.

5/ القيام بالبحوث والدراسات التسويقية لمنتجات الصادر.

6/ تزويد جهات الإختصاص بالدولة والمصدرين بموشرات الطلب العالمي والأسعار لمنتجات الصادر.

نشاط الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات:

يشمل النشاط التأميني للوكالة التغطيات التأمينية التي يقدمها عقد التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية (السياسية).

أ/ المخاطر التجارية تشمل:-

1/ إفلاس المشتري (المستورد).

2/ عدم وفاء المشتري بإلتزاماته نحو المصدر.

---

1.تقرير بنك السودان المركزي للعام 2008.

3/ رفض المشتري إستلام البضاعة.

ب/ المخاطر غير التجارية (السياسية) تشمل:-

1/ إلغاء سلطات بلد المشتري رخصة الإستيراد أو منع دخول البضاعة.

2/ منع السلطات العامة في دولة العبور مرور البضاعة عبرها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفقات الشحن أو عدم وصول البضاعة للمشتري.

3/ إستيلاء السلطات العامة على البضاعة.

4/ منع السلطات العامة المصدر من إستيفاء حقوقه.

5/ الأعمال العسكرية وغيرها إذا ترتب على ذلك منع المصدر من تنفيذ عقد التصدير.

تم في العام2010م إصدار ضوابط جديدة لإستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للأتي:

حصائل الصادر الناتجة عن تمويل العملية بواسطة المصرف يتم بيعها فقط للمصرف الممول، إلى جانب بيع حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخري تباع للمصرف المنفذ للعملية أو المصارف الأخرى أو لإستخدامها بواسطة المصدر نفسه للإستيراد. كذلك من غير المسموح به بيع حصيلة الصادر لمستوردين أخرين.

قامت الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات خلال العام 2010م بالعديد من الأنشطة منها :

توقيع إتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (جدة) مما يتيح فرصة أكبر لإكمال تأمين حصائل الصادرات.

---

1. تقرير بنك السودان المركزي للعام 2010.

- توقيع إتفاقية تقديم خدمة المعلومات الإئتمانية في إطار الدعم الفني المقدم من المؤسسة الإسلامية (جدة) والتي بموجبها تتمتع الوكالة بالحصول على المعلومات لتأكيد الجدارة الإئتمانية للمستوردين للسلع والمنتجات السودانية وعن المصارف الخارجية التي تفتح الإعتمادات المستندية للصادرات.
- إعادة فتح سوق مصر لصادرات اللحوم الحمراء حيث نجحت الوكالة مع وزارة الثروة الحيوانية في الوصول لإتفاقية إشتراطات فنية وأصدرت الوكالة وثائق لتصدير 240 طن.
- تم تنفيذ محفظة الصمغ العربي (تصنيع) ومحفظة الهدى والأضاحي 1431هـ.
- تم تطوير عدد من الدراسات أهمها دراسة قيام محفظة الماشية الحية واللحوم الحمراء ودراسة حول الإستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة.

قام البنك المركزي في العام 2012م إنشاء نظام الربط الشبكي لتداول إستمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي، المصارف التجارية، إدارة الجمارك ووزارة التجارة) ، وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطاً على موارد النقد الأجنبي.

هدفت سياسات الدولة لعام 2013م إلى تحقيق البرنامج الثلاثي للدولة (2013-2014) والذي يسعى ضمن أهداف أخرى إلى التوسع في إنتاج وتصنيع ثماني سلع أربع منها لإحلال الواردات هي القمح، السكر، الأدوية والحبوب الزيتية وأربع منها للتصدير هي القطن، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية والمعادن وعلى رأسها الذهب كل ذلك لمعالجة الإختلالات الهيكلية الناتجة عن إنفصال دولة جنوب السودان وتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال حشد الموارد المحلية وتعبئة المدخرات الوطنية لتمويل إنتاج السلع

الضرورية لإحلال الواردات وتمويل إنتاج سلع الصادر لتوفير موارد بالنقد الأجنبي لمقابلة الإلتزامات الخارجية وعلى رأسها إستيراد السلع الإستراتيجية.

في العام 2014 هدفت السياسة المتبعة من قبل الدولة وإتساقاً مع أهداف البرنامج الإقتصادي*الثلاثي (2012-2014) المتمثلة في حشد المدخرات الوطنية وتخصيصها لتمويل إنتاج السلع الضرورية لإحلال الواردات ، وتمويل سلع الصادر لتوفير موارد بالنقد الأجنبي لمقابلة الإلتزامات الخارجية وعلى رأسها إستيراد السلع الإستراتيجية وفي سبيل تحقيق ذلك تم تنفيذ عدة إجراءات تتمثل في:

- مراجعة أسس وضوابط وسائل الدفع لتصدير المواشي الحية، وذلك بغرض إحكام إجراءات حصائل الثروة الحيوانية.

  تنظيم صادر الذرة والبصل بما يتماشى مع الكميات المنتجة والمخزون الإستراتيجي، وذلك لمزيد من أستقطاب موارد النقد الأجنبي وإسترداد حصائل الصادر.
- مراجعة كل من حساب الصادر وفترة إسترداد حصيلة الصادرات وذلك شرحاً وتوضيحاً لكيفية الإحتفاظ بحصائل الصادر وأوجه إستخدامها، ووضع ضوابط لصادر الذهب بواسطة الشركات، وذلك في إطار مراجعة الضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات صادر الذهب.
- مراجعة طرق الدفع للصادرات والواردات عبر المعابر(البحرية، البرية، النيلية والجوية) وخاصة مع دول الجوار ذات الحدود الجغرافية المشتركة لزيادة الصادرات وضمان إسترداد حصائل الصادر.

---

* برنامج إقتصادي إسعافي للأعوام (2012-2013-2014) يسعي ضمن أهداف اخري إلى دعم التوسع في إنتاج وتصنيع ثماني سلع ، أربع منها لإحلال الواردات هي القمح، السكر،الأدوية والحبوب الزيتية وأربع منها للتصدير هي القطن، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية والمعادن وعلى رأسها الذهب.

### 3-3 تجربة السودان في إحلال الواردات:

يسهم الإستيراد الرأسمالى فى بداية مراحل التنمية فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية. إذ عن طريق الإستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية وكذلك إستيراد السلع الإستهلاكية الضرورية حتى تصبح زيادة الإنتاج وتنويعه ممكنة ، وكذلك لاتقتصر أهمية الإستيراد فى كونه طريقة لتحصيل قيمة الصادرات وإنما الفائدة الأساسية منه تتمثل فى إتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات محلية كافية أو لا تنتج مطلقاً لعوامل مناخية أو نتيجة لموانع طبيعية ، ومثل هذا الإستيراد سيؤدى بالضرورة إلى رفع مستوى المعيشة للدولة.

وتعانى الدول النامية من نقص فى بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين إستغلال مواردها وتنمية إقتصادياتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الإستيراد ومن ثم يجب على الدول النامية أن تتصرف على أساس الميزات النسبية التى تتوفر لها فى إنتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها إلى العالم الخارجى سداداً لقيمة ما تحصل عليه من واردات.

والسودان كغيره من الدول النامية تشكل السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالى وارداته وفيما يلى دراسة توضيحية للتوزيع السلعى والجغرافي للواردات السودانية.

### 3-3-1 التوزيع السلعى للواردات السودانية:

تشتمل الواردات الرئيسية على الآلات والمعدات الرأسمالية، السلع المصنعة، وسائل النقل، المواد الكيمائية، المواد الغذائية، المنتوجات ومواد آخرى ، أى يمكن القول بأن التركيب السلعى للورادات السودانية يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هى السلع الإستهلاكية،السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية.

**1) السلع الإستهلاكية:**

وتشمل المواد الغذائية كالقمح ، الدقيق ، السكر ، الشاى ، البن، المصوغات، المنسوجات، التبغ والمشروبات .وقد بلغ متوسط نسبة الواردات منها إلى القيمة الكلية للواردات خلال الفترة من 1960إلى 2005 م حوالى 46.9% ، وهذا يوضح مدى الإعتماد على العالم الخارجى فى الإستهلاك ، مما يجعل المستهلك عرضة لتذبذب أسعار هذه السلع عالمياً .

**2) السلع الوسيطة:**

وتشمل المواد الخام والمواد البترولية والكيماويات وقد بلغ متوسط نسبة الواردات منها إلى إجمالى الواردات 23.6% وإن كانت هذه النسبة هى الأخرى متذبذبة ، وعند خروج المواد البترولية من قائمة الواردات إنخفضت هذه النسبة بصورة كبيرة.

**3) السلع الرأسمالية:**

مثل الآلات، المعدات، وسائل النقل والمواصلات ومواد البناء وبلغ متوسط إجمالى الواردات منها إلى إجمالى الواردات حوالى 29,5% ، وكانت مساهمة السلع الرأسمالية حوالى 24,33% من إجمالى الواردات فى عام 1960م ، وأدنى مستوى لها كان فى العام 1990م حيث كانت نسبتها حوالى 17,2% من إجمالى الواردات ، وأعلى مستوى لها كان فى العام 2005م حيث بلغت نسبتها 43,2% من إجمالى الواردات[1] ولابد أن نشير إلى أن حجم الواردات الحقيقية أكبر بكثير مما تصدره الجهات الرسمية أو تعكسه السجلات، فكثير من الواردات إما أن تدخل السودان عن طريق المهربين بالجمال والسنابك (مراكب صغيرة) عبر البحر الأحمر أو عبر حدود

السودان الشرقية من الدول المجاورة ، وهناك أيضاً الكثير من البضائع التى يحضرها التجار المتجولون(تجار الشنطة) وهؤلاء لايدخل نشاطهم ضمن سجلات الواردات الرسمية، كما أن المغتربين السودانيين يحضرون فى حقائبهم الكثير من الملبوسات

---

1- بنك السودان المركزي، التقرير السنوى، 2005، ص ص7- 9 .

والعطور والأدوات الكهربائية والمواد الإستهلاكية وكل هذا خارج سجلات الواردات الرسمية.

**التوزيع الجغرافي للواردات:**

أما مصادر هذه الواردات فكثير منها يأتى من دول الإتحاد الأوربى ، إضافة للمملكة العربية السعودية كثاني أكبر مصدر لواردات السودان ، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى السابق واليابان وجمهورية مصر العربية . لذا نجد أن أهم الدول التى يستورد منها السودان دول غرب اوربا والصين والهند وليبيا ، والسمة الظاهرة فى هذه الواردات هى التذبذب وعدم الثبات.

**3-3-2 سياسات الواردات :**

خلال فترة الخمسينات والستينات كانت الغلبة للإتجاه نحو الداخل وتشجيع الصناعات التي تحل محل الواردات، لكن مع ظهور فلسفة تحرير التجارة العالمية في أوآخر السبعينات من القرن الماضي ، وزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عالمياً ، أضحت سياسة الإنفتاح نحو الإقتصادي والإتجاه لصناعة إحلال الواردات لتحقيق معدل نمو أعلى من خلال عملية التصنيع ، وذلك عبر عدة معايير منها:

- إستخدام المواد الخام السودانية في الصناعة بدلاً عن المستوردة.
- منح أصحاب الصناعات الجديدة مزيداً من الإعفاءات من ضرائب الأرباح إذا توجهوا بصناعاتهم نحو الريف السوداني بدلاً عن العاصمة.

ولعل صناعة السكر هي أكثر الصناعات التي إستفادت من المزايا التي تتمتع بها البلاد في مجال التصنيع ، ولا تعتمد على موادها الخام على الإستيراد وفي نفس الوقت يمكن لها الإسهام في زيادة الصادرات غير النفطية وليست داخل العاصمة بل تستوطن قرب المادة الخام، ولكن رغماً عن ذلك لم تحقق العائد المرجو منها في الإكتفاء الذاتي.

حددت سياسة الدولة فى التجارة الخارجية نظماً معينة تسير عليها نشاطات إستيراد السلع الأجنبية فى البلاد ، وإتباع نظم واضحة ومحددة تغطى كل مجالات الإستيراد ،

أمر له أهميته فى توسيع قاعدة التجارة الخارجية المشروعة ولإحكام السيطرة على دخول السلع للسوق المحلية ولتوجيه الإستيراد حسب إحتياجات البلاد من السلع المستوردة، وقد تضمنت سياسة الإستيراد خمسة نظم تسير عليها نشاطات الإستيراد ترمي من خلالها تحقيق الأهداف الأتية :

1- الحد من الواردات غير الضرورية.
2- تقديم التسهيلات للسلع الضرورية ومدخلات الإنتاج.
3- التركيز على السلع الرأسمالية.
4- الإستيراد من الجهات ذات التكلفة الأقل .

وتتمثل هذه النظم في نظام الإستيراد بتحويل القيمة، نظام الإستيراد بالتسهيلات الإئتمانية، نظام الإستيراد بالمقايضة ، نظام الإستيراد عن طريق تجارة الحدود، نظام الإستيراد بدون تحويل قيمة من الموارد المحلية للأغراض التجارية ، وقد ألغى النظام الأخير عام 1979م وحل محله الإستيراد عن طريق السوق الموازية وقد أعيد العمل به في نهاية العام 2015م وحتى الآن. وتضمنت سياسة الإستيراد خمسة نظم تسير عليها نشاطات الإستيراد وهى:

**الإستيراد بتحويل قيمة [1]:**

يمثل هذا النوع أهم نظم الإستيراد ، بل ويعتبر النظام الرئيسى للإستيراد إذ تستورد عن طريقه غالبية واردات البلاد من السلع الإنتاجية والإستهلاكية ، وتبلغ قيمة السلع المستوردة على أساس هذا النظام حوالى 80% من قيمة كل السلع المستوردة. ونسبة لضخامة هذه النسبة وتكاليف الواردات الكبيرة وأثر ذلك على الإحتياجات من العملات الأجنبية فإن دراسة وتقدير الإحتياجات وتخطيط الإستيراد خلال العام المالي تصبح ضرورة واجب إتباعها ، كما يستلزم ذلك إدخال تقديرات الصرف على الإستيراد بهذه الطريقة فى ميزانية النقد الأجنبي للبلاد كبند من بنود الميزانية. وينفذ نظام الميزانية بتحويل قيمة ثلاثة أنماط يكمل

---

1.عثمان إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص208

بعضها البعض فى إستيراد السلع التى تنضوي تحت هذا النظام، ويأتى ترتيب هذه الأنماط الثلاثة حسب أهميتها على النحو التالي:

أ. سلع تحت الرخصة العامة المفتوحة.

ب. سلع الحصة السنوية.

ت. مجموعة سلع التشاور.

(أ) **السلع التى تنضوي تحت المجموعة الأولى:** هى السلع الأساسية التى ينبغى توفرها فى الأسواق بقدر الإمكان، والتى لاتتحمل البلاد نقصاً مستمراً فيها ، بالنسبة لهذه السلع يمكن لأى مستورد التقدم بطلب لإستيرادها من أى قطر عدا تلك الأقطار التى تدخل ضمن قائمة المقاطعة التجارية والإقتصادية وعادة لا يجد المستورد صعوبة في الحصول على التصديق بإستيراد الكميات المطلوبة متى ما كانت طلبات الإستيراد مستوفية للشروط التى تحكم ذلك.

**(ب) سلع الحصة السنوية**: تشمل مجموعة كبيرة من السلع تتضمن تقديرات الصرف على الإستيراد فى السنة المالية المعنية مبالغ مخصصة للإستيراد عن طريق الحصص السنوية لإحتياجات البلاد المقدرة تحت هذا البند، ومجال تقديم الطلبات لإستيراد بعض هذه السلع مفتوح لكل المستوردين.

(ج) **مجموعة سلع التشاور**: هي السلع التي لا تدخل ضمن المجموعتين السابقتين ، وهى أقلها أهمية فطلبات إستيراد هذه السلع مفتوح للمستوردين على مدار السنة، تبحث هذه الطلبات فى إجتماعات دورية للتصديق على إستيراد بعض هذه السلع ، والحكم بالتصديق أو الرفض يخضع لإعتبارات كثيرة أهمها إحتياجات البلاد لهذه السلع ، موقف أرصدة البلاد من العملات الأجنبية، ظروف الإنتاج العالمي والمحلي لها، الأسعار السائدة فى الأسواق العالمية وإتجاهاتها.

---

1. المرجع السابق ، ص209

**نظام الإستيراد بالتسهيلات الإئتمانية:**

يقوم هذا النظام على مبدأ توسيع مجالات الإستيراد لبعض السلع على تسهيلات إئتمانية يتم الحصول عليها من مصادر التمويل الأجنبية على أن يتم دفعها على سنوات فى المستقبل.

ويقوم القطاع الخاص بإستغلال التسهيلات الإئتمانية بإستيراد السلع الرأسمالية ، وبالرغم من أن نظام التسهيلات الإئتمانية قد يغير فى إستجلاب بعض السلع الضرورية دون مقابلة فورية لأسعارها بالعملات الأجنبية إلا أن هذا النظام قد تكون شروطه ميسرة فى غالب الأحيان مع شروط القروض التى تتحصل عليها الدولة ، وإن كانت هناك لجنة لدراسة الطلبات المقدمة ومراجعة شروط الدفع على الأقساط قبل قبول العرض أو رفضه ولاشك أن نظام الإستيراد بالتسهيلات الإئتمانية يزيد أعباء سداد الديون على البلاد فى السنوات التى تلي الإستفادة من هذه التسهيلات.

وعليه فإن طلبات التسهيلات الإئتمانية ينبغى أن يأخذ فى الإعتبار مدى الفوائد للإقتصاد من جراء قبول مثل هذه التسهيلات وتحمل إقتصاد البلاد لأعبائها فينبغى أن تربط قبول التسهيلات الإئتمانية بأولويات نشاطات القطاع الخاص فى خطط تنمية البلاد.

**نظام الإستيراد بالمقايضة**:

يرمي هذا النظام الى توسيع قاعدة السلع السودانية فى الأسواق العالمية ، وتعريف تلك الأسواق ببعض منتجاتنا التى لم تكتسب أراضى لها فى الخارج وقد وضعت النظم المناسبة لجعل المقايضة كلية أو جزئية حسب موقف السلع المختلفة فى الأسواق ، وبما أن المقايضة تتم بعمليتي التصدير والإستيراد فإن الإيرادات المخصصة لكلا العمليتين تنسق جهودها مع بنك السودان لإحكام الرقابة على هذه التجارة.

**نظام الإستيراد بدون تحويل:**

الغرض من هذا النظام هو تشجيع المغتربين السودانيين لإستغلال مدخراتهم فى إستيراد بعض السلع التى تحتاجها البلاد بغرض التجارة دون تحويل قيمتها من البلاد ، وقد

كانت هذه إحدى الوسائل التى أتبعت لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بصورة غير مباشرة.وقد أوقف العمل بهذا النظام خلال عام 1979م ( وقد أعيد العمل به في أواخر العام2015م لبعض السلع ومدخلات الإنتاج) واستبدل بنظام الإستيراد بالسوق التجاري الموازي حيث سمح لجميع المواطنين الذين يمتلكون عملات أجنبية بفتح حسابات لهم فى السودان وتحويل قيمة السلع التى يرغبون فى إستيرادها على أساس سعر الدولار الواحد بثمانين قرشاً سودانياً، وإن وسع هذا النظام فرص الإستيراد لكل السودانيين الذين يمكنهم الحصول على عملات أجنبية إلا أن السعى الحثيث للحصول على العملات الأجنبية قد يرفع سعرها فى السوق الأسود. ولا شك أن أى تلكؤ أو ضائقة عارضة تمنع الدولة من عرض العملات الأجنبية فى السوق الموازية والحفاظ على السعر التشجيعى المحرر للدولار يساعد على إرتفاع أسعار السوق الأسود للعملات الأجنبية ، يؤدي كل ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع فى السوق المحلي وإلى المساعدة فى زيادة معدلات التضخم في البلاد[1].

**نظام الإستيراد عن طريق تجارة الحدود:**

يهدف هذا النظام إلى تضييق دائرة عمليات التهريب لبعض السلع عبر الحدود ، فيسمح لمسجلين كمستوردين (عند الحدود) بإستيراد بعض السلع المنتجة على الجانب الآخر من الحدود فى نطاق معين يتم الحصول عليها من تصدير بعض السلع السودانية التى لا يؤثر تصديرها على إحتياجات السوق المحلى بها.

فى العام 1970م تقرر أن تحافظ الواردات على مستوى متطابق للتطور العام للتجارة وتدفق رأس المال الخارجي ، وقد قامت الدولة بتأميم ومصادرة عدد كبير من المؤسسات الكبيرة في القطاع الخاص لذلك إرتفع نصيب القطاع العام إلى 35% مند جملة الواردات مقارنة مع 20% كانت هي نصيبه في السابق، وقد تواصل نفس النهج السائر في السنوات السابقة حبث تمتلت الواردات في الآلات والمعدات ومعدات المواصلات

---

1. محمد عطايا الله عبد الله ،(1989)، تحويلات المغتربين وأثرها على الإقتصاد السوداني، بنك فيصل الإسلامي، الخرطوم.

والمنسوجات والمواد الكيماوية والأدوية.

نتيجة التوسع الكبير في الواردات والإختلال الكبير فى الميزان التجارى والضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات إتجهت السياسة للحد من الزيادة المستمرة في الواردات ، فشهدت بداية التسعينات حظر إستيراد بعض السلع كالأقمشة ، المنسوجات، الأثاثات المنزلية، صابون الغسيل، خاصة وأن الإنتاج المحلى لكثير من هذه السلع قد توسع ، وتقرر أن يكون الدفع لسلع الإستيراد بخطاب إعتماد إطلاع أو مقابل المستندات على أن تقوم البنوك التجارية بتحصيل هامش 100% من قيمة السلع المستوردة ، وللضرورة الملحة لإستيراد المواد البترولية لمقابلة التوسع الكبير فى القطاع الزراعى فقد طلب بنك السودان فى يوليو 1994م من البنوك المعتمدة تخصيص 10% من موارد السوق الحر الموحد لمقابلة تلك الإحتياجات وقد تم تخفيض هذه النسبة فيها حوالي 50%.

أما الآن فقد أصبح الإستيراد متاحاً لكل السلع عدا القليل من السلع المحظورة ، وتأتي فى مقدمتها المتفجرات، الخمور، أدوات الميسر ويتم فتح خطاب إعتماد دون أى تسهيلات أو بخطاب إعتماد بتسهيلات لسلع معينة كمدخلات الإنتاج.

لتخفيض الضغط على الموارد الشحيحة من العملات الأجنبية خلال العام 1993م وسعت قائمة السلع المحظور إستيرادها لتشمل العربات ، الثلاجات ، المسجلات ، وأجهزة الفيديو والتلفزيونات وسمح بإستيراد السلع الرأسمالية بتسهيلات فى الدفع لمدة عام كحد أدنى وسمح بإستيراد القمح والدقيق والمواد البترولية الجاهزة بتسهيلات فى الدفع لمدة سته أشهر كحد أدنى، كما سمح لشركات القطاع العام الإحتفاظ بنسبة 80% من إيراداتها بالنقد الأجنبى، وخلال العام 1994م رفع الحظر تدريجياً عن إستيراد جميع السلع عدا الخمور ومدخلات وأدوات لعب الميسر والأسلحة والزخيرة والمتفجرات وسمح بإستيراد بعض السلع كالمعدات الطبية والأجهزة العلمية ومدخلات الإنتاج الصناعي والخيش والفول المصرى والبن ولبن البودرة بتسهيلات فى الدفع لمدة سته أشهر كحد أدنى. وخلال العام 1996م ظلت سياسة الإستيراد دون تغيير كبير ، حيث رفع الحظر عن إستيراد العربات الصغيرة والسكر وبموجب خطاب إعتماد مستندى من البنك

المعنى، وسمح كذلك بإستيراد سلع بتسهيلات فى الدفع لمدة أربعة أشهر كحد أدنى لقطع الغيار والشحوم ، زيوت الماكينات، أدوات توصيل الكهرباء ، المواتر، الدراجات وأجهزة الكمبيوتر.

تم فى عام 2000م حظر إستيراد مادة بروميد البوتاسيوم ولعب الأطفال التى تماثل فى حجمها وتصميمها الأسلحة النارية.

وتم إلغاء السلع الأساسية المحظور إستيرادها بواسطة تسهيلات مصرفية فى عام 2000م ، وإدخال نظام تقييم منظمة التجارة العالمية لأغراض التقييم الجمركى[1]

في العام 2003م وتمشياً مع سياسة التحرير المعلنة في فبراير 1992وفي مجال الإستيراد فقد تم تطوير الإجراءات الخاصة لكافة طرق الإستيراد ومنح التمويل بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية. كما واصل السودن تطبيقه الفعلي للتعريفة الجمركية الصفرية بغرض تشجيع تجارته البينية مع ثمانية دول من دول الكوميسا البالغة عشرون دولة.

في العام 2004م وفي الإتجاه نحو إكمال تحرير التجارة الخارجية ، فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي وتعديل الفقرة الخاصة بفترة التمويل والتي كانت لاتتجاوز عاماً واحداً حسب طبيعة العملية حيث أستثنى من ذلك تمويل إستيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح بإستيرادها بتسهيلات الدفع.

وفي إطار تشجيع التجارة البينية لدول الكوميسا واصل السودان التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الصفرية مع بعض الدول المنضوية تحت مظلة هذه المنظمة الإقليمية.

تم في العام 2005م إلغاء حظر الإستيراد بأجل في السداد لقائمة السلع المحظورة عدا السجائر والتبغ، كما تم إجراء تعديلات في ضوابط وإجراءات الإستيراد وإضافة بعض التوضيحات لمصطلحات الإستيراد.

---

1.محمد العوض جلال الدين،(1979م) ، النمو والإستخدام والعدالة في توزيع الدخل، مكتب العمل الدولي، جنيف.

أهم السياسات التي أتبعت خلال العام 2007م والخاصة بالإستيراد هو حظر الصرافات من البيع لأغراض الإستيراد ، كذلك إلغاء نسب الهوامش المحصلة على الإعتمادات الخاصة بالإستيراد وترك المصارف تحدد الهامش المناسب حسب الجدارة الإئتمانية للعميل.

تم في العام 2008م تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للسلع المستوردة .

في العام 2010م تم السماح للمصارف بإستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الإستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، الآلات والمعدات الرأسمالية) والإستيراد لأغراض الإستثمار . أما بالنسبة للسلع الأخري فيتم إستيرادها عن طريق خطابات الإعتمادات المستندية إطلاع (Sight/Lcs) والدفع ضد المستندات( Cash Against Document). كذلك حظر إصدار خطابات الضمان بغرض الإستيراد بإستثناء خطابات الضمان البحري للبضائع المستوردة للسودان.

هدفت سياسة النقد الأجنبي في العام 2011م إلى تشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الإستيراد عبر عدة إجراءات منها:

أ/ تحديد هامش الإستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع بإستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والإستيراد الآجل الذي تكون فترته علماً أو أكثر.

ب/ الإستيراد فقط عن طريق خطابات الإعتماد (إطلاع والدفع ضد المستندات ) ، بإستثناء إستيراد السلع الضرورية والإستراتيجية والإستيراد بغرض الإستثمار.

ج/ وضع ضوابط للإستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الإستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

د/ زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل إستيراد عربات مشاريع الليموزين من40% إلى 45%.

هـ/ إصدار قائمة بالسلع المحظور إستيرادها عممت على كافة المصارف بتاريخ2011/1/9م بناءًا على قرار وزير التجارة الخارجية رقم(2) بتاريخ 2011/1/5م.

و/ إعطاء أولوية في تخصيص وتوفير موارد النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية للسلع الضرورية والأساسية، والتي تشمل المواد الغذائية والأدوية والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وما عداها يتم إستيرادها من الموارد الذاتية للعملاء.

ز/ إعادة تصميم إستمارة الإستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك، وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف.

في العام 2014 هدفت السياسة المتبعة من قبل الدولة وإتساقاً مع أهداف البرنامج الإقتصادي الثلاثي (2012-2014) المتمثلة في حشد المدخرات الوطنية وتخصيصها لتمويل إنتاج السلع الضرورية لإحلال الواردات ، وتمويل سلع الصادر لتوفير موارد بالنقد الأجنبي لمقابلة الإلتزامات الخارجية وعلى رأسها إستيراد السلع الإستراتيجية وفي سبيل تحقيق ذلك تم تنفيذ عدة إجراءات تتمثل في:-

- مراجعة طرق الدفع للواردات عبر المعابر(البحرية، البرية، النيلية والجوية) وخاصة مع دول الجوار ذات الحدود الجغرافية المشتركة لترشيد الواردات.
- مراجعةضوابط جساب الإستيراد لمزيد من إحكام إجراءات الإستيراد والمعاملات الخاصة بحسابات الإستيراد. تقييد طرق الدفع في مجال إستيراد العربات (الصوالين) والبكاسي في إطار المراجعة المستمرة.

### 3-4 العوامل التي تؤثر على ترقية الصادرات وإحلال الواردات

#### 3-4-1 سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية ( بين عملتين مختلفتين ) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف، ولزيادة تنافسية الصادرات وخفض الواردات غير الضرورية فقد تمت عدة معالجات خلال فترة الدراسة الممتدة من العام1970 إلى العام 2014م ولأجل معرفة الأثر الذى أحدثته هذه السياسات تقارن الدراسة معدلات نمو الصادرات والواردات خلال الفترة من 1970م إلى 1977م ( وهى الفترة التي سبقت تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف) والفترة من 1978م إلى 1991م ( فترة تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف). ثم متبقي فترة الدراسة وهي الفترة التي أستخدمت فيها سياسة سعر الصرف المرن المدار ثم أتبعت بتخفيض قيمة الجنيه السوداني من4,4 جنيه للدولار إلى 5,7 جنيه للدولار في سبتمبر 2013 .

كان من نتاج تخفيض قيمة الجنيه السوداني إرتفاعاً في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية ومرد ذلك يعود إلى إعتماد السلع على الواردات التي زادت أسعارها جراء التخفيض ، فالسوق المحلية مليئة بالواردات إضافة إلى سلع محلية ومحاصيل تحتاج إلى مستلزمات إنتاج وسلع وسيطة مستوردة ، لذا فإن ما افرزه تخفيض العملة هو تكريس لزيادة الأسعار لمعظم السلع والذي أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم إلى 34.5% عام 1978م وظل يسجل معدلات مرتفعة تراوحت بين 22.4% -122.5% لتسجل 119.2% عام 1991م. في حين تراوحت بين 9.1%-23.5% ( ماقبل سياسة تخفيض سعر الصرف).

والجداول التالية توضح معدل نمو الصادرات والواردات خلال الفترات (1971-1977)، (1978-1991) ، (1992-2014).

جدول رقم(3-1) معدل نمو الصادرات والواردات % خلال الفترة 1971م-1977م

| السنة | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الصادرات % | 11.9 | 8.8 | 22.3 | 19.8- | 25 | 26.6 | 19.3 |
| معدل نمو الواردات % | 14.2 | 4.6- | 28.8 | 63 | 45.4 | 5.3- | 10.4 |

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان

يلاحظ من الجدول رقم (3-1) أن الصادرات ظلت تنمو نمواً متصاعداً خلال الفترة وإن كانت بمعدل أقل في العامين 1972 ، 1977م بينما تذبذب نمو الواردات خلال الفترة صعوداً وهبوطاً بل سجلت الواردات معدلات نمو سالبة كما في العامين 1972 ، 1976.

جدول رقم (3-2)

معدلات نمو الصادرات والواردات % خلال الفترة م1978-1991 م

| السنة | معدل نمو الصادرات | معدل نمو الواردات |
|---|---|---|
| 1978 | 3.4- | 10.5- |
| 1979 | 18- | 1.5- |
| 1980 | 16.6 | 65.1 |
| 1981 | 44.4- | 44.4- |
| 1982 | 23.3 | 6.6 |
| 1983 | 67.8 | 45 |
| 1984 | 47.6- | 56- |
| 1985 | 3.3 | 42.8 |
| 1986 | 1.3- | 12.8 |

| | | |
|---|---|---|
| 1987 | 30.2- | 39.5- |
| 1988 | 108.9 | 82.7 |
| 1989 | 38.2 | 26 |
| 1990 | 50.3- | 46.7- |
| 1991 | 8.6- | 24.9 |

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان

يلاحظ من الجدول (3-2) أن السمه الغالبة لنمو الصادرات هو التذبذب صعوداً وهبوطاً ويعزى ذلك لأن معظم الصادرات السودانية هي صادرات زراعية وبالتالي هي تتأثر بنسب هطول الأمطار وبعض العمليات الفلاحية ، بينما نجد الواردات هي الأخرى متذبذبة في معدلات النمو فهي الأخرى تتأثر بالكميات المصدرة والسياسات الإقتصادية الكلية.

جدول رقم (3-3)

معدلات نمو الصادرات والواردات في الفترة(1992-2014)

| | | |
|---|---|---|
| 1992 | 0.62- | 15.1 |
| 1993 | 65.1 | 22.9 |
| 1994 | 6.06 | 1.9 |
| 1995 | 11.6 | 27 |
| 1996 | 4.2- | 5.5- |
| 1997 | 0.25 | 21.8 |
| 1998 | 30.9 | 27.5- |
| 1999 | 131.6 | 8.7 |
| 2000 | 5.9- | 48.1 |
| 2001 | 14.7 | 6.3 |
| 2002 | 30.43 | 17.8 |
| 2003 | 48.6 | 41.4 |
| 2004 | 27.7 | 65.8 |
| 2005 | 17.3 | 19.5 |

| | | |
|---|---|---|
| 2006 | 56.9 | 8.7 |
| 2007 | 31.4 | 6.6 |
| 2008 | 32.9- | 3.6 |
| 2009 | 38.2 | 2.4 |
| 2010 | 33.4- | 5.7 |
| 2011 | 20.1 | 05.- |
| 2012 | 40.5 | 7.5 |
| 2013 | 9.1- | 7.1- |
| 2014 | 27.2- | 3.2 |

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان

يوضح الجدول رقم (3-3) أن معدل نمو الصادرات خلال الفترة ظل متأرجحاً صعوداً وذلك لما سبق ذكره من أسباب ، كذلك ما يقال على الصادرات يمكن أن يذكر في الواردات.

من الجدول رقم(3-1) والجدول رقم (3-2) نجد أن معدل نمو الصادرات يتسم بالتذبذب للفترة 1970-1991م لكن فى الجدول رقم (3-1) نجد أن هنالك إستقرار وإن كان نسبياً فى معدل نمو الصادرات خلال الفترة من1970م إلى 1977م مقارنة بالفترة 1978م-1991م والتي تتسم بتذبذب كبير في معدلات نمو الصادرات مضافاً إليه التدهور الكبير الذى شهدته الصادرات في بعض السنوات والذي يشكل 64%من إجمالي الفترة . تعزى معدلات النمو الكبيرة التي حققتها الصادرات 23.3%،67.8% عامي 1982م ،1983م لسياسات الإصلاح الهيكلي والمؤسسي للقطاع الزراعي ، أما الزيادات التي حققتها معدلات النمو والتي وصلت إلى 108.9% ،38.2% عامي 1988م،1989م على التوالي فتعزى للآثار الإيجابية الناتجة نجاح الموسم الزراعي نسبةً لنجاح الخريف وفيضان النيل بمناسيب عالية في العام 1988م.

في منتصف عام 1979م واجهت البلاد نقصاً حاداً في موارد النقد الأجنبي مصحوباً بتراكم متأخرات الديون ولمجابهة هذا الموقف الصعب حاولت الدولة القيام بإصلاحات

إقتصادية وفقاً لروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين، بالتركيز على القطاع الزراعي وإستهدافه بهذا البرنامج بغرض زيادة الإنتاجية ، إلى جانب السياسات المالية المتمثلة في تقليل الإستدانة من النظام المصرفي ، وهذا البرنامج الذى تم تنفيذه خلال الفترة 1978م-1981م ، قد أدى إلى إرتفاع الإنتاج الزراعي وتحسن الموقف المالي للحكومة المركزية ، إلا أن أثر سياسات الإصلاح الهيكلي والمؤسسي للقطاع الزراعي على زيادة الصادرات كانت دون المستوى المنتظر من سياسة هيكلية لإصلاح القطاع الزراعي، فالهدف الأدني المنتظر تحقيقه هو إستقرار الصادرات فضلاً عن زيادتها ، وهذا ما لم تحققه هذه السياسات . لقد إستهدفت سياسة تحويل معظم الصادرات والواردات لسعر السوق الموازي زيادة الطلب العالمي على الصادر كإستجابة لخفض الأسعار ، والجدول رقم (3-4) يبين التذبذب الواضح في الكميات المصدرة مما يدلل على عدم نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في زيادة الكميات المصدرة.

جدول رقم (3-4)يوضح الكميات المصدرة من الصادرات الزراعية خلال الفترة 1970م-1989م (بالطن المتري)

| العام | القطن | السمسم | الصمغ العربي | الذرة | الجلود | الفول السوداني |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 235 | 82 | 48 | 2 | 6 | 69 |
| 1971 | 240 | 86 | 43 | 27 | 7 | 126 |
| 1972 | 256.3 | 52.2 | 40.8 | 7 | 6 | 113.7 |
| 1973 | 343.7 | 101.2 | 33.9 | 94 | 8.2 | 138.4 |
| 1974 | 78.9 | 83.5 | 20 | 89.2 | 5.3 | 99 |
| 1975 | 156.7 | 56.6 | 15.6 | 45.1 | 6 | 205 |
| 1976 | 193.7 | 88.8 | 26.2 | 74.5 | 6 | 282.8 |
| 1977 | 189.6 | 93 | 30.3 | 103.8 | 8 | 143.8 |
| 1978 | 142.6 | 76 | 37.5 | 43.2 | 4.9 | 94.1 |
| 1979 | 100 | 16 | 24.7 | 172 | 2.1 | 37.4 |
| 1980 | 618.9 | 57.2 | 26.2 | 286.2 | 4.2 | 22 |
| 1981 | 343.3 | 58.7 | 32.9 | 241.3 | 5.4 | 94.3 |
| 1982 | 468.1 | 60.8 | 29.9 | 412.3 | 5.7 | 89 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1983 | 1128.5 | 66.1 | 41.7 | 256.2 | 7.9 | 18 |
| 1984 | 967.1 | 80.8 | 38.4 | 24.9 | 13.4 | 22.5 |
| 1985 | 529.3 | 17.5 | 27.4 | - | 8.4 | 13.3 |
| 1986 | 939.9 | 29 | 19.1 | 30.5 | 7.7 | 1.1 |
| 1987 | 938.8 | 60.6 | 18.6 | 534.7 | 5.3 | 7.3 |
| 1988 | 816.2 | 98.8 | 18.6 | 237.1 | 7.8 | 69 |
| 1989 | 915.3 | 70.2 | 18 | 308 | 9.2 | 5.7 |

الكميات بالآف الطنان المترية عدا القطن بالآف البالات

المصدر : إعداد الباحث من بيانات العرض الإقتصادي وزارة المالية، وبنك السودان.

من الجدول رقم(3-4) نجد أن الكميات المصدرة لكثير من محاصيل الصادر لم تزيد نتيجة لسياسة تخفيض سعر الصرف ، إذا إستبعدنا كميات القطن المصدرة للفترة من1983م-1989م والتي يعزى الإرتفاع فيها إلى زيادة الرقعة المزروعة قطناً والإهتمام المتعاظم الذي أولته الدولة للقطن بإعتباره اهم محصول نقدي بالإضافة إلى زيادة محصول الذرة خلال الفترة (1979-1983) والذي هو مرتبط بالإمطار أكثر من غيرها من العوامل وكذلك الفول السوداني خلال الفترة (1970-1975) لنفس السبب السابق ذكره.

ويعود عدم زيادة الكميات المصدرة نتيجة تخفيض سعر الصرف إلى ضعف مرونة عرض الصادرات السودانية إضافة إلى ضعف مرونة الطلب العالمي عليها كونها سلع أولية.أما بالنسبة للواردات فقد إستهدفت سياسة تحويل معظم الواردات لسعر السوق الموازي خفض الواردات غير الضرورية، ومن جدول رقم (3-2) السابق يتضح أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تفلح في تخفيض الواردات وإن كانت قد إنخفضت في بعض السنوات فذلك مرده إلى إنتهاج سياسات جمركية متزامنة في نفس الفترة متعلقة بزيادة التعرفة الجمركية خاصةً على السلع المنافسة للصناعة المحلية وسلع الإستهلاك الكمالية، كما تم فرض رسم إضافي على الواردات قدره 10% من القيمة.وإذا إستبعدنا التبغ والمشروبات بإعتبارها من الكماليات فإن سياسة تخفيض سعر الصرف والسياسات

الجمركية المساندة لها لم تفلح في تخفيض الواردات بدرجة كبيرة ويتضح ذلك من خلال الحجم الكلي للواردات والذى تراوح بين 2.3-6.1 مليون جنيه ( والتى تعادل 7.7-20.3 مليون دولار) خلال الفترة 1970م-1977م ثم تراوحت بين 3-17.5 مليون دولار للفترة من1978م-1989م. وكذلك زادت مدفوعات الواردات لبعض السلع كالبترول والسكر، أما بالنسبة للزيادة الكبيرة في مدفوعات الواردات فتعزي للإرتفاع الكبير في إستيراد السلع الإستراتيجية خاصة البترول ومشتقاته من حوالي 1.78 مليون دولار في عام 1978م-1979م إلى 415 مليون دولار خلال العام 1980-1981م ، ومن ناحية أخرى فقد إرتفعت قيمة الواردات من السكر من حوالى 28 مليون دولار في عام 1978-1979م إلى 190 مليون دولار في عام1980-1981م[1].

لقد أدت سياسات تخفيض سعر الصرف في الفترة 1978-1984م إلى زيادة نشاط المضاربة في السلع والعملة للإستفادة من التخفيضات المتعاقبة ، وذلك على يد شريحة من التجار حولوا رأس المال من العمل في الأنشطة الإنتاجية لنشاط غير منتج مما خلق سوء توزيع للدخل بتحويله من المستهلكين والمنتجين إلى شريحة المضاربين من التجار، ويؤدي التخفيض المستمر في قيمة العملة الوطنية إلى توقع تخفيض قائم مما ينتج عنه بروز أنشطة المضاربة في العملة والسلع خاصة الواردات ، ويؤدى ذلك إلى توقف الإستثمار المنتج ويبتعد رأس المال الطفيلي عن الإستثمار المنتج لأن ذلك يستغرق وقت نضوج أطول ، وعادة ما تتسبب أنشطة المضاربة في تعطيل الإستثمار بغرض الإحتفاظ بالسيولة النقدية مما ينجم عنه ركود إقتصادي محكم على جميع الأنشطة المنتجة فتتزايد البطالة وندرة السلع وتعطل العملية الإنتاجية ، وترتفع الأسعار للسلع ويتدهور الدخل الحقيقي للمواطن. وذلك يؤكد أن التخفيض المستمر لقيمة العملة يضر بالأنشطة الإنتاجية عموماً ويؤثر سلباً على الإنتاج وبالتالي الصادرات ، ويؤدى إلى إرتفاع أسعار الواردات بفعل المضاربة على السلع المستوردة .

---

مبارك على عثمان، (1993) ، مرجع سبق ذكره ،ص49.

إتسمت الفترة 1992م-2014م بعجز في الميزان التجاري بإستثناء الفائض الذى تحقق في الأعوام 2000 ،2007، 2008، 2010 و2011 م نتيجة دخول البترول في قائمة الصادرات وإنخفاض مدفوعات الواردات نظير البترول المستورد.

التحسن الذي طرأ على سعر صرف الدينار السوداني عام 2005م ليعادل 245.6 دينار/ دولار قابله إرتفاع كبير في الواردات والتي في معظمها سلع رأسمالية ووسيطة للقطاعات الإنتاجية ووسائل نقل . كذلك شهد سعر صرف الدينار السوداني تحسناً آخر حيث عادل 217,12 دينار/ دولار لكن نجد أن الواردات قد سجلت معدل نمو أقل كثيراً عن العام السابق إلا أن الصادرات أيضاً قد نمت بمعدل أقل.

لم تكن زيادة الواردات كردة فعل لتحسن الصرف الدينار السوداني بقدر ماهي إنعكاس لزيادة الدخول وزيادة القوة الشرائية للقطاع الخاص ، وكنتيجة لإنفتاح السوق السوداني لإستقبال السلع المستوردة نتيجة لإزدياد الطلب عليها. كذلك تدفق الإستثمارات الأجنبية ساهم بصورة فاعلة في إزدياد الطلب على الواردات خاصة المعدات ووسائل النقل التي شكلت أكبر بنود الواردات. المحصلة النهائية هي أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تفلح في تنمية الصادرات ولا المساعدة في إحلال الواردات وذلك يقودنا لقبول فرضية الدراسة الثالثة والقائلة أن سياسات سعر الصرف المتبعة لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود منها والمتمثل في المساعدة في تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات وكذلك إستراتيجية إحلال الواردات وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

**3-4-2 الناتج المحلي الإجمالي:**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة غالباً تكون سنة. ومن طرق حسابه طريقة الناتج أو القيمة المضافة ، وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الإقتصاد ، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع إستبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية ( يتبع السودان هذه الطريقة).

طريقة الدخل ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية فزيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد تقود لتوفير موارد مالية للإستيراد ، حيث ان مشروعات التنمية تعتمد على واردات السلع الإستثمارية ، بالتالي فإن زيادة عائدات الصادرات تؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي[1].

والشكل رقم(3-1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2014-1970)

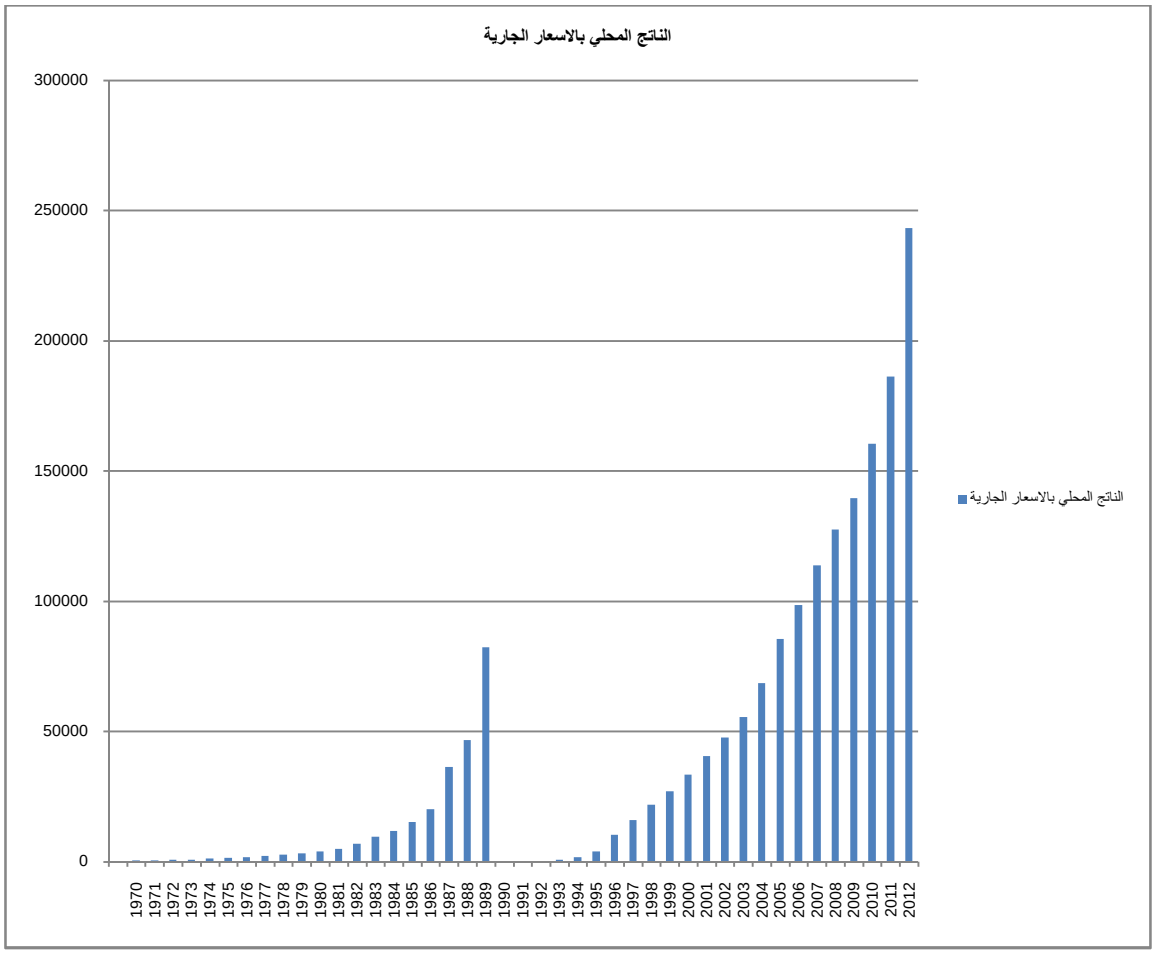


المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (نوفمبر1983) ، مرجع سبق ذكره،ص6

الزيادة في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 1970م-2014، وأن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدلات منخفضة خلال الفترة 1970-1994م ثم بدأ ينمو بمعدلات أفضل نسبياً للفترة من 1995-2014.

سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل زيادة سنوية قدرها 3.29% خلال الفترة(1975-1979)، الأمر الذي يشير إلى الثبات النسبي في حجم الناتج المحلي ، ومن حيث القطاعات[1] يحتل القطاع الزراعي الصدارة يليه قطاع التجارة ثم قطاع الخدمات فقطاع النقل والمواصلات. وبذلك يمكن القول أن أثر الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات هو أثر محايد خلال النصف الثاني من السبعينات.

شكل رقم (3-2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1970-1989)

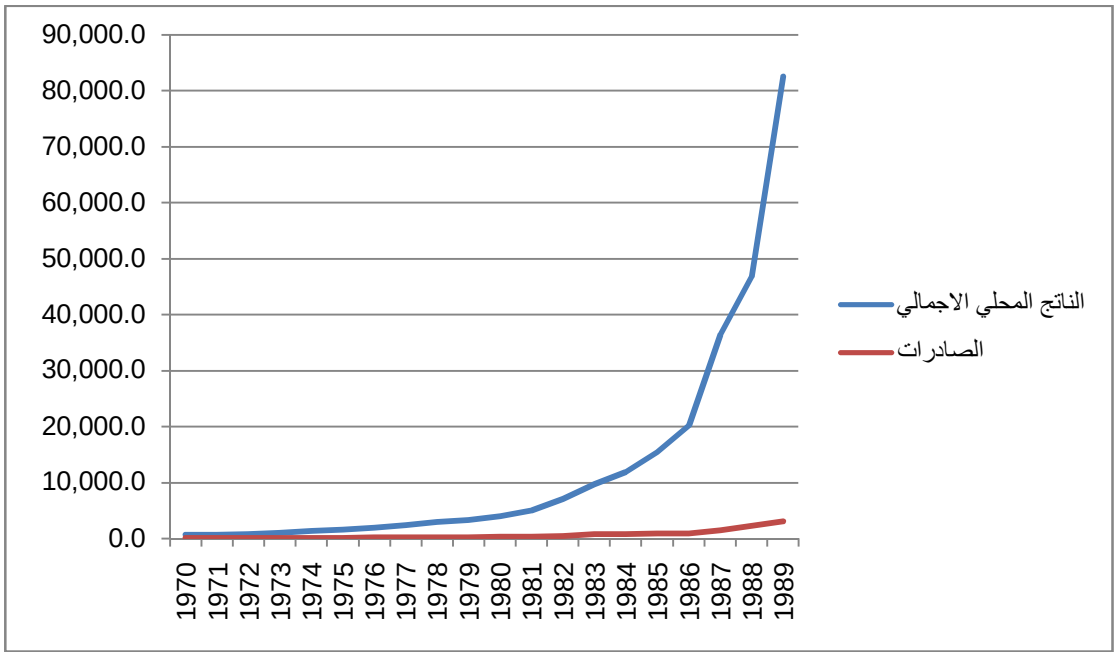


يبين الشكل رقم (3-6) التذبذب الواضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينات بينما شهد أداء الصادرات زيادة نسبية للفترة 1980-1982م وثباتاً نسبياً للفترة 1983-1986م ثم زيادة في نهاية الثمانينات إلا أن الشكل (3-2) يبين أن الزيادة كانت ضئيلة مقارنة بفترة التسعينات.

---

1/ محمد الحسن مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص29-31.

ويشير تقرير UNCTAD إلى أن متوسط معدل النمو في السودان خلال عقد الثمانينات 1980-1990وصل إلى رقم سالب(-1.9%) ، فقد شهدت الأعوام 83/82 إلى85/84 نمواً سالباً في الزراعة وصل أقصاه في موسم 85/84 بنسبة (-23.6%) وفقاً لبيانات البرنامج الرباعي غير المنفذ 1989/88-1992/91م.

تضافر العوامل الطبيعية وفترات الجفاف والتصحر إلى جانب ضعف الإدارة الإقتصادية ساهمت في ضعف الإستفادة من التدفقات الكبيرة للمعونات والقروض والمنح في حقبة الثمانينات . إلا أننا نجد أن ميزان المدفوعات شهد تحسناً في بعض السنوات ومرد ذلك لتحويلات المغتربين الذين زادت أعدادهم بصورة كبيرة خلال حقبة السبعينات والثمانينات برغم العجز الكبير الذي عاني منه الميزان التجاري آنذاك[1].

جدول رقم (3-5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للقطاعات الإقتصادية للفترة 1988/87م-1991/90م

| العام | 1988/87 | 1989/88 | 1990/89 | 1991/90 | متوسط |
|---|---|---|---|---|---|
| نوع النشاط | معدل النمو% | معدل النمو% | معدل النمو% | معدل النمو% | معدل النمو% |
| الزراعة | 12.3- | 7.8 | 3.6- | 4.4- | 3.1- |
| الصناعة | 1.1- | 4.5 | 5.9- | 1 | 3.1 |
| الخدمات | 6 | 4.7 | 3.5 | 0.2 | 3.6 |
| GDP | 1.5- | 0.6 | 03 | 0.4 | 1.2 |

المصدر: وزارة المالية، العرض الإقتصادي لعام 1990،ص45.

من الجدول رقم(3-5) نلاحظ إنخفاض النمو في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي

---

1/ يوسف عمران ،(2011)، أثر النمو الإقتصادي على التنمية البشرية في السودان، ، مجلة جامعة بخت الرضا ،العدد الثاني ،ص 5.

يقود إلى ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن نجد أن قطاع الخدمات سجل نمواً ملحوظاً وهو لا يشكل أولوية من الأولويات الداعمة للإنتاج بل يتركز جله في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم وقطاعات التوزيع في الوقت الذي تقل فيه مساهمة الخدمات الإجتماعية[1]. مما يعني تشوه الهيكل الإنتاجي للإقتصاد.

يتضح من جدول رقم (3-7) التالي التحسن الجيد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زامله تحسن إيجابي في معدل نمو القطاعات الإنتاجية ، لكن ظل قطاع الخدمات يشكل وجوداً قوياً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

ومن شكل رقم (3-3) يتبين التحسن والإستقرار النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2006م، يقابل ذلك تحسن في أداء الصادرات كما يوضحه الشكل .

شكل رقم (3-3) موقف الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-2014م

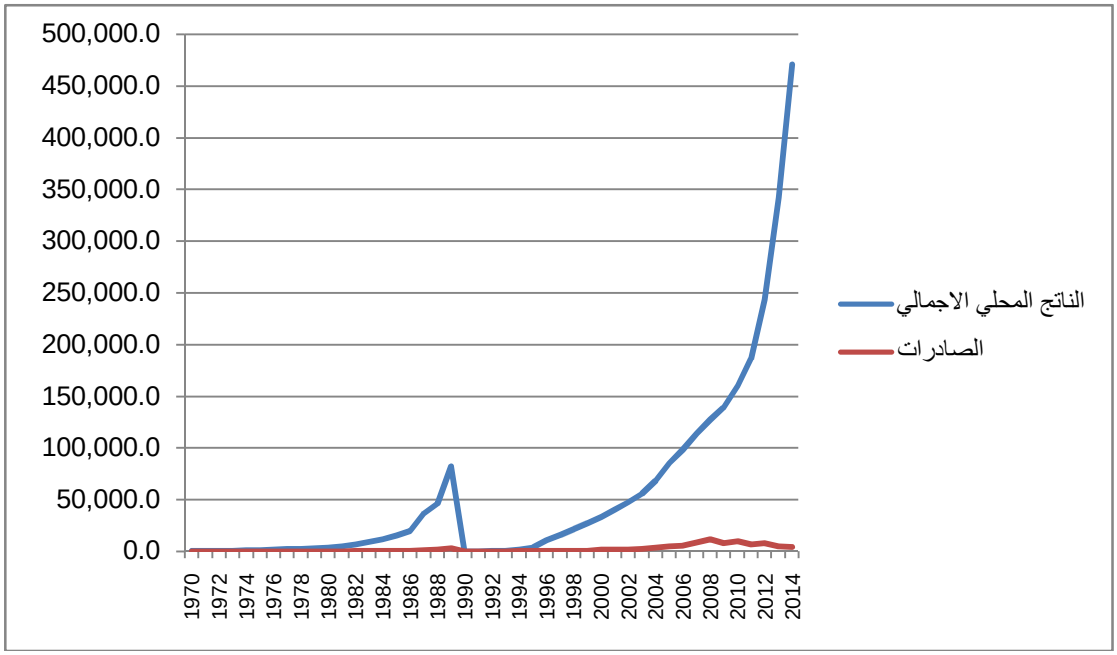


مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تقارب 45% في المتوسط ، يلاحظ أن معدل النمو الحقيقي الذي سجل في عام 2005م(8%) أصبح يعتمد على الإستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت في مجملها 2.3 مليار دولار في العام

2005م وعلى صادرات البترول التي بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي تعادل نسبة 87% من مجمل قطاع الصادر[1].

بالرجوع إلى الشكل الذي يوضح أداء الصادرات للفترة 1970م-2014م ومقارنته مع الشكل رقم(3-2) الذي يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتحسن نتيجة إتباع إستراتيجية نمو محددة للصادرات وإستراتيجية اخري تعتمد على إحلال الواردات.

خلاصة :

يتضح مما سبق ضعف أداء الصادرات خلال الفترة 1970-1998م ، مما أثر على إنخفاض وتذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أما الفترة 1999-2006م فقد إستقر وتحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد دخول البترول في الإنتاج ، وقد قابل ذلك تحسن أداء الصادرات ولكن رغماً عن ذلك لم يتحسن الميزان التجاري بل إن عجزه قد تفاقم كمرد طبيعي للزيادة الهائلة في الواردات خاصة عامي 2005-2006م ، وقد بدأت الصادرات في التراجع منذ العام 2007 حتى وصلت لمستوى متدني في العام2014 وذلك نتيجة لتناقص صادر البترول أو حتى خروجه من قائمة الصادرات.

---

1. السودان، وزارة المالية، تقرير أداء الإقتصاد الكلي والقطاعي للفترة2000-2014، مرجع سابق، ص1.